جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الموسومة بـ:

اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية وانعكاساتها على الصادرات الزراعية الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي

(دراسة حالة القمح، البطاطا والزيتون من 2013 إلى 2022)

من إعدادالطالبتين:

-العارم عولمي

- هاجر سليني

إشراف الدكتورة:

- فطيمة حاجي

أعضاء لجنة المناقشة

د. قاستل منى	**أستاذ محاضر ب**	**رئيسا**
د. فطيمة حاجي	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا**
د. بلميهوب أسماء	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسمالعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص:مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الموسومة بـ:

اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية وانعكاساتها على الصادرات الزراعية الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي

(دراسة حالة القمح، البطاطا والزيتون من 2013 إلى 2022)

من إعدادالطالبتين:

-العارم عولمي

- هاجر سليني

إشراف الدكتورة:

- فطيمة حاجي

أعضاء لجنة المناقشة

د. قاستل منى	**أستاذ محاضر ب**	**رئيسا**
د. فطيمة حاجي	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا**
د. بلميهوب أسماء	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وعرفان

انطلاقا من الأثر "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"

فانا نتوجه بالشكر إلى أستاذتنا ومشرفتنا البروفيسور

" **حاجي فطيمة**" على معاملتها الطيبة وأسلوبها الراقي ومعاملتها الطيبة وتوجيهاتها القيمة وإشرافها على المذكرة.

كما نتوجه بالشكر لكل من كانت له يد في مساعدتنا لإتمام وانجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، بارك الله فيهم

إهداء

إلى من غرسوا في قلبي قيم العطاء والصبر

إلى من كانت الدعوة منهم زادا لي في كل طريق "**أمي وأبي**" حفظهما الله.

إلى "**عائلتي الكبيرة، أهلي وأحبتي**" وكل من حمل لي في قلبه حبا ودعاء لكم مني كل الامتنان و الفخر،

إلى شريك عمري، سندي ونصفي الأخر زوجي الحبيب "**حمزة**"

شكرا لصبرك ودعمك اللامحدود، شكرا لابتسامتك التي كانت النور في أيامي الصعبة،

إلى ثمرة حبنا أولادي "**أحمد زين الدين، عبد المجيب، عبد المنيب**"

أنتم الحلم الذي تحقق والدافع الذي لا يخبوا،

وإلى "**جنيني**" الذي لم يرى النور بعد لكي مني هذا الإنجاز عربون حب، لعله يكون لكي فخرا يوما ما،

إلى رفيقتي وزميلتي في هذا العمل كنت خير الصديقة "**هاجر**" وفقك الله،

لكم جميعا أهدي هذا العمل بكل حب امتنان وفخر.

العـــــارم

إهداء

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرهما، إلى من بذلا الكثير وقدما ما لا يمكن أن يرد، إليكما تلك الكلمات **أمي وأبي الغاليان**، اهدي لكما هذا العمل المتواضع، فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية.

إلى **زوجي الرائع**: أهدي هذا العمل فقد كان الداعم الأكبر في كل شيء، فشكرا جزيلا على ثقتك بنجاحي ودفعي نحو الأفضل.

إلى من حلت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، أهدي هذا العمل لأولادي: **لقمان وزينب**.

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا أهدي هذا العمل: إلى **إخوتي** قلبا ودما ووفاء.

إلى شريكتي في العمل "**العارم**"

إلى **أصدقاء طفولتي**، أهدي هذا العمل المتواضع، تعبيرا عن امتناني لسنواتنا الطوال التي تخطينا خلالها صعابا كبيرة، وخضنا تجارب ونجاحات كثيرة.

هـــاجـــــر

الملخص:

هدفت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي الى تسليط الضوء على أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الصادرات الزراعية وخاصة القمح، البطاطا والزيتون في ظل التدابير الصحية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، واستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، ومن خلال تحليل الانعكاسات، توصلنا إلى أن الشراكة الأوروجزائرية في ظل التدابير الصحية والصحة النباتية، أثرت بشكل سلبي على صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية(القمح، البطاطا والزيتون) نحو الاتحاد الأوروبي، بحيث تم تطبيقها من طرفه بشكل مبالغ فيه، حال دون وصول المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، الصادرات الزراعية،الواردات الزراعية، المنافسة.

Abstract:

The study, in both its theoretical and practical aspects, aimed to shed light on the impact of the Euro-Algerian partnership agreement on agricultural exports, particularly wheat, potatoes, and olives, in light of the health measures imposed by the European Union. We used the descriptive and analytical approach, and through the analysis of the repercussions, we concluded that the Euro-Algerian partnership, under the health and phytosanitary measures, negatively affected the exports of Algerian agricultural products (wheat, potatoes, and olives) to the European Union, as these measures were applied excessively by the EU, preventing Algerian agricultural products from reaching European markets.

Key terms : Euro-Mediterranean Partnership, agricultural exports, agricultural imports, competition.

قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
ملخص الدراسة	-
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية والقطاع الزراعي الجزائري	08
تمهيد	09
المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية	10
المطلب الأول: تعريف الشراكة الأورو جزائرية ودوافعها	10
المطلب الثاني: مضمون الشراكة الأورو جزائرية وتحديد قواعد المنشأ	14
المطلب الثالث: محاور وأهداف الشراكة الأورو جزائرية	19
المبحث الثاني: القطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	27
المطلب الأول: رزنامة التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية، الصيد البحري والزراعة المحولة	27
المطلب الثاني: المقتضيات المشتركة لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	29
المطلب الثالث: تدابير الصحة والصحة النباتية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	32
خلاصة الفصل الأول	36

الفصل الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكةالأورو جزائرية على الصادرات الزراعية خلال الفترة من 2013 الى 2022 حالة القمح، البطاطا والزيتون	37
تمهيد	38
المبحث الأول: مدخل عام للإنتاج الزراعي بالجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2022	39
المطلب الأول: واقع منتوج القمح، البطاطا والزيتون في الجزائر	39
المطلب الثاني: تطور إنتاج واستهلاك القمح، البطاطا والزيتون	43
المطلب الثالث: استراتيجيات الدولة الجزائرية في دعم منتجات القمح، البطاطا والزيتون واستراتيجيات دعم الاتحاد الأوروبي	54
المبحث الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على صادرات القمح، البطاطا والزيتون خلال الفترة من 2013 إلى 2022	57
المطلب الأول: تحليل وتقييم أثر الشراكة الأورو جزائرية على صادرات القمح، البطاطا والزيتون خلال الفترة من 2013 الى 2022	57
المطلب الثاني: المشاكل و التحديات التي تواجه صادرات القمح، البطاطا والزيتون	68
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	74
قائمة المراجع	78
الملاحق	–

قـــائـــــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المساحة الزراعية للقمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى 2022	44
02	تطور إنتاج القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2022 إلى 2022	46
03	الإنتاج الوطني من القمح، البطاطا، الزيتون والمتاح للاستهلاك منها خلال الفترة 2013-2022	50
04	معدل الاكتفاء الذاتي للقمح، البطاطا و الزيتون خلال الفترة 2013-2022	52
05	تطور صادرات القمح الجزائري من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه خلال الفترة من 2013-2022	58
06	تطور صادرات البطاطا الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه خلال الفترة من 2013-2022	63
07	تطور صادرات الزيتون الجزائري من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه خلال الفترة من 2013-2022	65

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشراكة الأورو جزائرية	10
02	الإنتاج الوطني القمح، البطاطا، الزيتون والمتاح للاستهلاك منها خلال الفترة 2013-2022	48
03	الانتاج الوطني من القمح،البطاطا،الزيتون والمتاح للاستهلاك منها (2013-2022)	51
04	معدل الاكتفاء الذاتي للقمح، البطاطا والزيتون من 2013 – 2022	53
05	تطور صادرات القمح الجزائري من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه خلال الفترة من 2013 – 2022	58
06	تطور صادرات البطاطا الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه خلال الفترة من 2013 – 2022	63
07	تطور صادرات الزيتون الجزائري من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه خلال الفترة من 2013 – 2022	64

مـــــقدمـــــة

شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التطورات والتغيرات التي أثرت على مسار العلاقات الدولية، كان من أبرزها انتشار ظاهرة العولمة، والتي برزت مع بدايات الثورة التكنولوجية، بالإضافة إلى المفاهيم الحديثة حول السياسات الاقتصادية التحررية، فضلاً عن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى والتي أصبحت أحد أهم التطورات في العلاقات الدولية.

ورغم البدايات المبكرة للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي والتي ارتبطت بقيام الجماعة الأوروبية عام 1957، إلا أنها لم تأخذ شكلا محددا وموجها إلا بعد خمسة عشر عاما مع تبني السياسة المتوسطية الشاملة عام 1972، حيث اعتمدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية سياسة متوسطية شاملة تجاه المنطقة المتوسطية تضمنت سبع دول عربية هي (تونس، الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان)، بالإضافة إلى (إسرائيل، التشيك، سلوفاكيا)، وقبل نهاية عقد السبعينات أقامت الجماعة الأوروبية اتفاقات شبه نمطية للتعاون الشامل عام 1977مع البلدان العربية السبع والتي هدفت إلى بدء حوار سياسي وتقديم المساعدات والمزايا التجارية لتلك البلدان، مقابل ضمان تدفق النفط الى دول الجماعة الأوروبية، وتوسيع أسواق التصدير للسلع الأوروبية.

لذا وبناء على ما سبق بدأت المشاركة العربية – الأوروبية بالتبلور في عام 1992 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي تحت تأثير فرنسا وايطاليا وإسبانيا– وثيقة سميت (السياسة المتوسطية الجديدة)، والتي شملت عدة جوانب أبرزها التعاون المالي، ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصادي.

وفي نوفمبر عام 1995، أرسي مؤتمر برشلونة مفهوم جديد للتعاون الإقليمي المشاركة الشاملة يهدف إلى خلق منطقة آمنة ومستقرة، تركز على دعم حقوق الإنسان والديمقراطية، وخلق منطقة تجارة حرة بالتدريج بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، مصحوبة بتدفقات مالية من دول الاتحاد لدعم التحول الاقتصادي، ولمساعدة الدول المعنية المتوسطية على تخطي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وبناء الثقة وفهم متبادل بين شعوب الإقليم، ودعم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

كما ساهم إعلان برشلونة بإقامة روابط سياسية ومؤسسية طويلة المدى بين أوروبا والشركاء المتوسطيين، وفي جذب هؤلاء الشركاء المتوسطيين للسير على طريقة الإصلاح الاقتصادية، ولعل الأهم في تلك الشراكة هو الإرادة السياسية المشتركة للعمل سويا على خلق أجواء من الحوار، والسلام، والأمن، والرخاء المشترك.

وكنتيجة لما سبق، من اتفاقيات وتطورات في مجال العلاقات الدولية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة، بدأت الجزائر بإعادة تشكيل سياستها الاقتصادية وبما يتلاءم مع تلك التطورات الحديثة، ويعتبر

اتفاق التعاون الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 1976، هو البداية الحقيقية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، ثم أعقبها العديد من الاتفاقيات، وفي سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي, وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي ولا يضاهيه أي تكتل اقتصادي آخر, ويتضمن الاتفاق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدي 12 سنة من 2005 إلى غاية سنة 2017، بقصد إقامة منطقة تبادل حرة وتقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDA بقصد تأهيل المؤسسات الجزائرية، إلا أن هذا الاتفاق يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا، وفنيا ومالياً ومنتجا ذات قدرة تنافسية عالية بينما الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول- الغاز. كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية وأزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

كما يعتبر وصول المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية خطوة هامة لتنمية تجارتها الخارجية، فالجزائر تكثف علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة التجارة الحرة، والذي يعتبر أكبر المنتجين والمصدرين الرائدين في العالم للمنتجات الزراعية من خلال سياسته الزراعية المشتركة.

وفي ظل هذه الاتفاقية، تفرض دول الأعضاء إجراءات صحية تراها ضرورية لحماية حياة أو صحة مستهلكيها أو الحيوان أو النبات، وعلى الدول الأخرى الامتثال لهذه التدابير ومواكبة منتجاتها مع متطلباتها الصحية ليس فقط على السلع والمنتجات النهائية، بل يمتد ذلك إلى ظروف وطرق الإنتاج.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق تم صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- **ماهي انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في ظل الإجراءات الصحية على صادرات القطاع الزراعي الجزائري وخاصة القمح، البطاطا والزيتون؟**

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أهم سمات زراعة القمح والتحديات التي تواجهها؟

2- ماهي الإجراءات والسياسات التي يجب الأخذ بها لتعظيم منافع الاتفاقية وتحجيم سلبياتها على الزراعة الجزائرية؟

3- هل للتدابير الصحية والصحة النباتية تأثير على صادرات القمح، البطاطا والزيتون الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- منتوج القمح يعانى من عدة مشاكل ويواجه العديد من التحديات، وبالتالي فإن اتفاق الشراكة فرصة لتأهيله، بما يسمح بتنافسية الجزائر زراعيا في الاقتصاد العالمي.

2- إن نجاح اتفاق الشراكة مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، والأخذ بعين الاعتبار دور الدولة الأساسي في تفعيل اقتصاد السوق.

3- هناك أثر سلبي للتدابير الصحية والصحة النباتية على صادرات القمح، البطاطا والزيتون الجزائرية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراسة موضوع الأثر المستقبلي للمشاركة الأورو جزائرية على القطاع الزراعي الجزائري إلى ما يلي:

- تزايد أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية.
- أهمية المساعدات المالية والفنية التي يقدمها اتفاق المشاركة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري.
- الاهتمام المتزايد بموضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واعتبارها من أهم مواضيع الساعة خصوصا بعد توقيفها ومشروع إعادة التفاوض عليها.
- أهمية اتفاق المشاركة للاقتصاد الجزائري بما يفرضه من إتباع سياسات اقتصادية تؤدي الى إضفاء مناخ مواتي لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وخاصة الأوروبية وبالتالي نقل المعرفة والتكنولوجيا وخلق فرص العمل.
- التطرق لموضوع ذو طابع دولي.
- التطرق الى الجانب الزراعي الذي لم يحض بدراسة كثيرة من قبل.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية القطاع الزراعي، واعتباره إحدى بدائل التصدير خارج قطاع المحروقات.

- قياس الأثر المتوقع لاتفاقية المشاركة على تنمية القطاع الزراعي من خلال التركيز على أثر الاتفاقية على الإنتاج الزراعي، والتبادل التجاري ضمن هذا القطاع، وتدفق الاستثمارات المتبادلة وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، والمنافسة وجودة المنتج الزراعي.
- تحديد أهم معوقات تصدير المنتجات الزراعية كالتدابير الصحية والصحة النباتية.

منهج الدراسة:

وصولا لأهداف الدراسة فإنه يتم الاعتماد على منهج البحث الوصفي والمنهج التحليلي, وهو أسلوب يرتكز إلى توصيف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة (اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية، العلاقات الجزائرية الأوروبية)، ومن ثم تحليلها وتضمينها الدلالات المستخلصة، كما يتم من خلاله تحليل أثر اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية على القطاع الزراعي من خلال:

أولا: تقييم قواعد المنشأ كما جاءت في الاتفاقية على تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، وتأثير ذلك على المقدرة التنافسية.

ثانيا: جمع الإحصائيات والبيانات الخاصة بإنتاج، استهلاك، صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية خصوصا القمح، البطاطا والزيتون، تحليلها، وتفسيرها لمعرفة أسباب النقص والمعيقات التي تتعرض لها الصادرات الزراعية الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: تحليل التدابير الصحية والصحة النباتية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

البعد الزمني للدراسة:

فيما يخص الإطار الزمني(فترة الدراسة)، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة من 2013 الى 2022،

الدراسات السابقة:

لعرض الآثار المحتملة لنظام المشاركة الأوروبية – المتوسطية فإن هناك عددا من الدراسات:

- **زيادي عادل، متطلبات ترقية الصادرات الفلاحية الجزائرية في ظل قواعد التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2024/2023.**

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع وآفاق تصدير المنتجات الزراعية وإبراز أهمية القطاع الزراعي واعتباره أحد بدائل التصدير خارج قطاع المحروقات، وبينت دور وأهمية التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية على الاقتصاد الوطني.

- **مرزاق عثمان، اثر القيود الغير تعريفية على تحرير التجارة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر،2020-2021.**

أوضحت الدراسة أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر الأكثر تأثرا لاستعمال هذه التدابير غير التعريفية، واستخدمت الدراسة الاستبيان والمقابلة وتوصلت إلى نتائج من بينها تزايد دور القيود غير التعريفية بمختلف أنواعها كالتدابير الصحية والصحة النباتية والبيئة والمعايير والمقاييس الدولية كأهم معوقات تصدير المنتجات الزراعية للدول النامي عامة والجزائر خاصة.

- **سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2018.**

كما أظهرت الدراسة أهم ركائز الاتفاقيات الخاصة بتجارة المنتجات الزراعية ضمن قواعد التجارة الدولية خاصة التي ترتبط بمصالح و عراقيل الدول النامية، وكذلك إبراز مقومات القطاع الفلاح الجزائري وأهم مميزاته وتنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية، وعرجت الدراسة على أهم معوقات الصادرات الجزائرية بمختلف أشكالها التنظيمية والفنية والتقنية وبعض الحلول الممكنة في إطار قواعد التجارة الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول التجارة الدولية وبع المفاهيم الخاصة بالتصدير والاستراتيجيات الممكنة واستخدمت أيضا المنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات وخاصة صادرات المنتجات الزراعية وتبيان تطور أهم المنتجات خلال فترة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية تبقى ضئيلة بالرغم من الجهود المبذولة وذلك راجع إلى تذبذب الإنتاج في اغلب المواسم وعدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي في بعض المنتجات ما عدا الخضر والفواكه، وتوصلت الدراسة أيضا إلى الأهمية القصوى لعملية الإنتاج وتطويرها وكذلك التسويق وتفعيل استراتيجيات التصدير.

- **نجاح منصوري، أثر اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على التجارة العربية البينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014/2015.**

وأوضحت دراسة تبيان الأثر المترتب لتوقيع الشراكة الأورو جزائرية على التجارة العربية البينية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى كخطوة أولى للوصول إلى درجات عليا في التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب التي تحيط بهذه الاتفاقية والظروف الاقتصادي للدول العربية وجهودها المبذولة في سبيل الاستفادة من انفتاح اقتصادياتها على العالم ومحاولتها تحقيق حلم الوحدة العربية المنشود.

- **الياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشركة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2014/2000، جامعة بسكرة، 2014.**

أظهرت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات الراهنة التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وكذا التركيز على آليات التمويل المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوربي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بهدف دعم ومساعدة الاقتصاد الجزائري.

- **ناصر بوعزيز، الشراكة الاورو جزائرية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عنابة، 2010.**

وأظهرت الدراسة مختلف الجوانب النظرية للشراكة الأورو جزائرية وكذا تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ودراسة كيفية الاستفادة من فرص الاستثمار مع المؤسسات الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

- **Julien André Jean de Thève, Le partenariat euro-méditerranéen: des accords préférentiels à la politique de voisinage: le cas des relations union européenne/Tunisie, Thèse de doctorat, Science économique, Nice, 2004.**

هدفت الدراسة إلى انخراط معظم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في منظور الشراكة الجديدة المنبثقة عن اتفاقيات برشلونة. حيث تناولت هذه الأطروحة العلاقات الأورو–تونسية.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، تطرقت الدراسة في الفصل الأول والمعنون بالإطار النظري والمفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية، وينقسم الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول ماهية الشراكة الأورو جزائرية، دوافعها، بالإضافة إلى مضامينها، وتحديد المنشأ، وأيضا محاورها وأهدافها، بالإضافة إلى القطاع الزراعي الجزائري من مقوماته وبنود الاتفاقية الخاصة بالمنتجات الزراعية والتدابير الصحية والصحة النباتية في ظل الاتفاقية.

أما الفصل الثاني فتضمن واقع تطور إنتاج، استهلاك ،صادرات وواردات منتجات القمح، البطاطا والزيتون، بالإضافة إلى تقييم وانعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الصادرات الجزائرية من القمح، البطاطا والزيتون.

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية والقطاع الزراعي الجزائري

تمهيد:

ارتبطت الجزائر باتفاق التعاون الاقتصادي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ1976، والذي استمر لمدة عشرين سنة، وكان مدعم ببرتوكولات مالية تتجدد كل خمسسنوات، وقد حقق نتائج ايجابية لصالح الاتحاد الأوروبي مع محدودية الموارد المالية المرصودة لدعم القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج في الجزائر.

مع اقتراب نهاية هذا الاتفاق تحركت دول أوروبا باتجاه دول المتوسط ومن بينها الجزائر عارضة مشروعا جديدا للعلاقات أخذ شكل اتفاق مشاركة وفي سنة 1994 تمعقد أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاورالأساسية للاتفاق، والتي شملت جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافيةوالاجتماعية، إلا أنه في سنة 1997 ونتيجة لاختلاف وجهان النظر حول كيفية معالجةالملفات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى مخلفات الأوضاع الأمنية في الجزائر، تم تجميدهذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر 2001، حيث تم توقيع الاتفاق المبدئيللمشاركة الأورو جزائرية وبقي الحوار والتفاوض متواصلا بين الطرفين إلى أن تم توقيعالاتفاق بشكل رسمي في 24 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

لقد عمل القطاع الزراعي الجزائري خلال العقد الماضي في ظروف نشأت فيهاالزراعة نشأة متواضعة، وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية ومع التغيرات التي أصبحتتشهدها الجزائر في سعيها نحو الانفتاح الاقتصادي، التي تطمح من خلاله إلى دخولالمنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الدولية بقدرة تنافسية وجودة عالية . ويتعرضهذا الفصل للنقاط السابقة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية

المبحث الثاني: القطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية

في ظل التحولات العالمية المتسارعة، أصبح التعاون الإقليمي والدولي أداة أساسية لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، برزت الشراكة الأورو–جزائرية كإطار للتقارب بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، من أجل بناء فضاء مشترك قائم على الحوار والتبادل والتكامل الاقتصادي، وانطلاقاً من هذه الأهمية، يتناول هذا المبحث الجوانب المفاهيمية والتنظيمية لهذه الشراكة.

المطلب الأول: تعريف الشراكة الأورو جزائرية ودوافعها:

تعد الشراكة الأورو جزائرية إحدى الوسائل التي تهدف إلى التكامل الاقتصادي بواسطة هيكل التجارة الخارجية وذلك من خلال مراجعة الآثار الاقتصادية، حيث إن الظروف الدولية حتمت على الجزائر إعادة رسم سياستها الاقتصادية وهو ما كان فعلا من خلال اتفاق الشراكة الذي يهدف الإبقاء على مكانة الجزائر في الأسواق الاستراتيجية ولا سيما السوق الأوروبية التي تعد تنافسية وتخدم الاقتصاد الجزائري نظرا للمعطيات التاريخية والجغرافية.

أولا: تعريف الشراكة الأورو جزائرية

جاءت كلمة الأورو جزائرية من قسمين:

الأورو: ويقصد بها أوربا كون أحد أطراف الشراكة هو الاتحاد الأوربي.

الجزائرية: نسبة لدولة الجزائر والتي تعتبر الطرف الثاني.[1] والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): الشراكة الأورو جزائرية

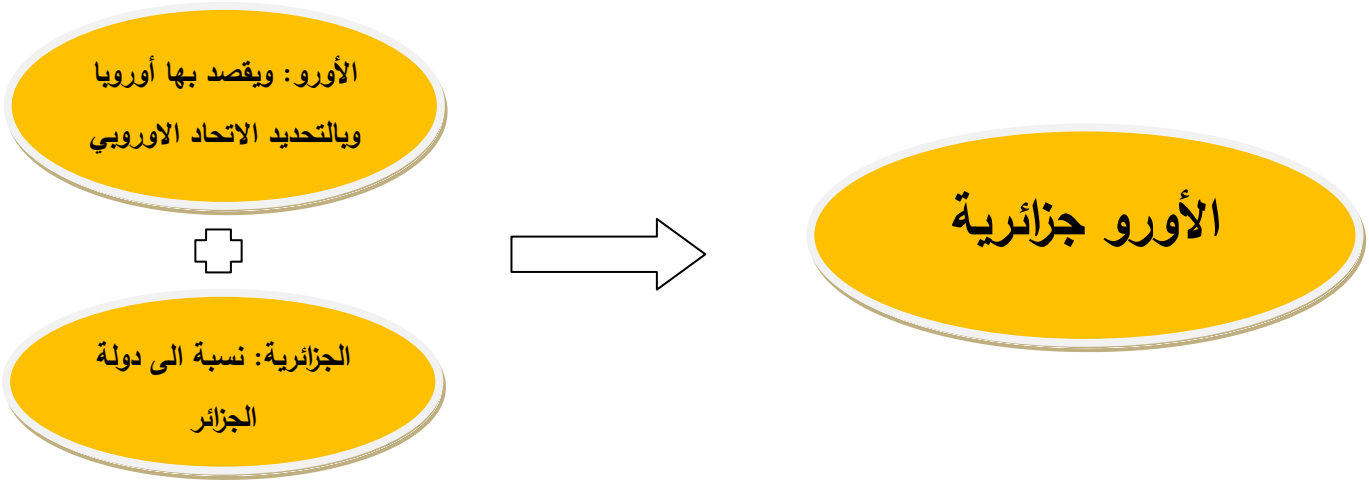

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص 34.

[1] شاوي شافية، الشراكة الاورو متوسطية، جامعة باجي مختار، عنابة، محاضرة، ص 2.

ومنه فان القراءة الواضحة لكلمة "الأورو جزائرية" توحي بتواجد طرفين، الأول يضم الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدل عليه الشطر الأول "الأورو" والشطر الثاني "الجزائرية" تعني دولة الجزائر مما يعني أن ثمة مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي ممثلا في الضفة الشمالية مع دولة الجزائر ممثلةللضفة الجنوبية للبحر المتوسط حيث ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات عندما قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة، إضافة إلى كيفية وصول النفط والغاز إلى أوروبا، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972-1976).[1]

بعدما حددنا المقصود من مصطلح "الأورو جزائرية"، نتطرق إلى تعريف المصطلحين معا الشراكة الأورو جزائرية:

تعد الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي بعد كل من تونس والمغرب، فقد باشرت مفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال المشاركة في مؤتمر برشلونة 1995، واستمرت المفاوضات بوتيرة متقطعة ومتعثرة إذ تم تجميد عمل الورشات سنة 1997، ولم تستأنف المفاوضات بين الطرفين إلا في سنة 2001 لتنتهي في2001/12/05 ليتم بعدها التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى في 2001/12/19 ببروكسل، ثم التوقيع رسميا على اتفاقية الشراكة في 2002/04/22 بفالنسيا ودخولها حيز التنفيذ رسميا في 2005/09/01.[2]

وقد جاء اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى 9 عناوين 6 ملاحق، 7 بروتوكولات وكذا 5 إعلانات مشتركة 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي 4 إعلانات من جانب الجزائر. وهي لا تختلف في مضمونها عن اتفاقيات كل من تونس والمغرب، فقد تطرقت إلى الجوانب السياسية والأمنية، إلى جانب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أنها تضمنت ملفين جديدين هما: ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية انتقال الأشخاص، وملف مكافحة الإرهاب نظرا للظروف الأمنية الجزائرية خلال تلك الفترة.

[1] لمياء حروش (الشراكة الأورو متوسطية السياقات والمسارات)، المعهد المصري للدراسات،24 سبتمبر 2019، ص7.

[2] مراد زايد، انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتصير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006، ص197.

ثانيا: دوافع الشراكة الأوربية الجزائرية

لقد التقت الأهداف والمصالح العربية والأوربية لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والسياسية بترتيب انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوربي المتوسطي، حيث جاءت الدعوة إليه بين مؤتمرين شرق أوسطيين يندرجان في الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة وقد استندت هذه الدعوة الى تعزيز الأبعاد التالية:

1- الدوافع السياسية والاقتصادية لأوروبا:

من خلال المستجدات الراهنة والواقع الدولي تواجه أوربا صعوبات وتغيرات وتحديات تحد من دورها السياسي والاقتصادي في العالم، وهي في غالبيتها الصراع العالمي، وبالنظر إلى مفهوم العولمة الحالية المرتبطة بمفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم بسياستها وسلعها، وثقافتها، مما أدى بالدول الأوربية بفقدان الكثير من المكاسب والامتيازات الاقتصادية التي سبقت وان حققتها خلال عقود مضت، لذا جاءت الشراكة الأورو جزائرية تخدم التوجهات الأوربية سواء كانت سياسة أو اقتصادية لتحقيق النقاط التالية:[1]

تشكيل قوة في مواجهة القوة الأمريكية الحالية، أو أي قوة أخرى مرشحة في أسيا أو غيرها، فإقامة الشراكة تساعد على عدم ترسيخ قواعد لنظام دولي أحادي القطب.

- صياغة إرادة سياسية موحدة، بالإضافة إلى تمكينها من صياغة علاقات جديدة مع القوى السياسية والمناطق الجغرافية المجاورة لها شرقا باتجاه روسيا، وجنوبا باتجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الرغبة في استباق معظم مناطق الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا في دائرة النفوذ الأوربي.
- تدعيما ابرز الجماعة الأوربية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط.
- تدعيم الموقف الأوربي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية.
- الرغبة الأوربية في لعب دور مؤثر في السياسات العالمية.
- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبيل التعاون بين دول الاتحاد ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة، والاستثمار.

2- الدوافع الأمنية:

تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات الأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة التعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل، والعمل على إعداد ميثاق السلام والاستقرار بالمنطقة الأوروبية المتوسطية منها قضية السلام بالشرق الأوسط مع التأكيد على أهمية احترام الحريات الأساسية لضمان

[1] محمد محمود الامام، الجوانب المؤسسية والدارية للتكامل العربي (بحوث ودراسات)، القاهرة، 1993، ص 190.

الاستقرار بالمتوسط والتزام الدول بإرساء علاقات حسن الجوار فيما بينها، ومساندة جهود التكامل الإقليمي لأهميتها لاستقرار المنطقة، وتعهد الدول المشاركة بدراسة إجراءات بناء الثقة والأمن التي يمكن تبيينها بطريقة جماعية.[1]

2-الدوافع السياسية والاقتصادية للجزائر

في ظل التطورات والمتغيرات العالمية التي فرضتها الحرب الباردة وسقوط المنظومة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي بكل ما كانت تمثله من قوة من شانها تعتيم الحق العربي، وبروز معالم نظام عالمي جديد معولم تحت السيطرة الأمريكية، كل ذلك جع أوربا بالنسبة للعرب ملاذا يمكن التحرك باتجاهه، ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها في ما يلي:

- مصلحة الدول الجزائرية في توثيق الصلات وتكريس التعاون، وتوطيد العلاقات العربية الأوربية بما يمكن أن يدفع أوربا على الاستمرار في تبني مواقف غير منحازة للكيان الصهيوني اتجاه عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل القائم على الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.[2]
- تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم والمبادئ، كاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الوطنية والشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان.
- حل المنازعات حلا سلميا والسيطرة على لتسليح، وانتشار الأسلحة، محاربة المخدرات، الإرهاب والجريمة المنظمة.
- الاستفادة من فتح الأسواق الأوربية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوربية.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوربية في الدول العربية.
- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوربا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوربي للاستثمار في هذا الإطار.
- ولعل من بين العوامل التي أدت إلى تعجيل إبرام اتفاقيات الشراكة مع أوربا هو الانضمام المرتقب لدول أوربا الوسطى والشرقية للاتحاد الأوربي وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات الجزائرية في الجوانب الآتية:

---

[1] انصاف قسوري، اليورو واتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، 2006، ص 47.

[2] سمير صارم، أوروبا والعرب(من الحوار الى الشراكة)، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص 197.

- الدعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوربي لدول جنوب المتوسط لينتقل إلى دول أوربا الوسطى والشرقية وهذا باعتبار أن ميزانية الاتحاد غير مرنة.
- تتيح معاهدة ماستريخت حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوربا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الشغل للدول الجنوبية على وجه الخصوص.

من هذا المنطلق يمكننا إن نرى أوربا ستستفيد من سوق واسعة بقدر عدد سكانها ب 200 مليون نسمة، أي 200 مليون مستهلك محتمل، كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد والاستغلال في إطار مشروع مستقبلي، أما استفادة الدولة الجزائرية من هذه الشراكة ومنطقة التبادل الحر، فتكمن في تحسين القدرة التنافسية بواسطة إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج، كما يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير، بالإضافة إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي ولتشجيع الإصلاحات الاقتصادية المركزية أو الموجهة.[1]

المطلب الثاني: مضمون الشراكة الأورو جزائرية وتحديد قواعد المنشأ

استكمالا للمخططات التوسعية للاتحاد الأوربي باتجاه وسط وشرق أوربا وباتجاه الجنوب المتوسط أقام الاتحاد الأوربي مشروع إطار تعاقدي بينه وبين الدول المتوسطة غير الأوربية ليحل محل الاتفاقات المبرمة سابقا، فتمثل الشراكة الأورو جزائرية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط.[2]

أولا: مضمون الشراكة الاورو– جزائرية:

أقر الاتحاد الأوربي لأول مرة استراتيجية البحر المتوسط ويعود ذلك لسببين:

- إن البحر الأبيض المتوسط عنصر أساسي في استتاب الأمن في أوروبا ذاتها.
- البحر الأبيض المتوسط عمق من أعماق أوروبا الكبرى الممثلة في خطة الارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى المهيمنة على العالم اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، تقنيا حيث يمكن القول الشراكة الأورو جزائرية عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب الاقتصادية، السياسية والثقافية للعلاقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحديا خطيرا تمس مقوماتها الأساسية وحاضرها ومستقبلها، تستوجب هذه التحديات العمل الجاد لاستيعابها وتحضير المجتمع والوطن ثقافيا واجتماعيا للوصول إلى أقصى درجات التعاون والتضامن العربي بتوحيد المواقف والبرامج والخطط إلى درجة التوحيد فيما بينها أو الاندماج الكلي.

[1] سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص198–199.

[2] رعد الصرن، أساسيات التجارة المعاصرة مدخل تكاملي تنظيمي تحليلي، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001، ص 88.

تختلف الشراكة الأورو جزائرية عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف وتمثل إحدىالأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الأوربي والجزائر من أجل مواجهة التحديات المشتركة.[1]

1- الاتحاد الأوربي:

ويشمل الدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد 28 دولة والمتمثلة بالهيئات التالية:

أ- **المجلس الأوروبي:** يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالاتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات.

ب- اللجنة الأوربية: تتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوربي، الصندوق الزراعي الأوربي، وصندوق التعاون.

ج- التشريع الأوربي: هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء، حيث يتم انتخاب أعضائه من دول الاتحاد وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

د- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: وهي لجنة استشارية تتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوربي لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة للدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوربا الموحدة، وتضم عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة، كممثلي المنتخبين وأصحاب العمل، وممثلي العمال...الخ

هـ- محكمة العدل الأوربية: وتتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتعقد المحكمة جلستها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.

و-محكمة المحاسبة الأوربية: تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأروبا الموحدة وكذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوربية.[2]

2- الدولة الجزائرية:

يضم الطرف الثاني في علاقة الشراكة الاوروجزائرية دولة الجزائر وهي مطلة على البحر الأبيض المتوسط.[3]

---

[1] رعد الصرن، مرجع سبق كره، ص 89.

[2] محمود الامام، مرجع سبق ذكره، القاهرة،1993، ص220.

[3] بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحادالأوروبي وتأثرها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي،2012، ص 99.

ثانيا: تحديد قواعد المنشأ

للاستفادة من نظام الامتيازات المقررة بموجب اتفاقية التبادل الحر، فانه يتعين أن تنشا المنتجات في المجموعة أو الجزائر بالنسبة للمنتجات الصناعية (المادة07) وبالنسبة للمنتجات الزراعة ومنتجات الصيد البحري والزراعة المحولة (المادة12)، حيث أن التسيير العملي لمنطقة التبادل الحر يمر عبر ضرورة تحديد، من جهة قواعد المنشأ هذه القواعد التي تخضع بموجب المادة 28 لأحكام البروتوكول رقم 6 (الفرع الأول)، وجهة ثانية تحديد آليات التعاون في المجال الجمركي والتي تخضع بموجب المادة 63 لأحكام البروتوكول رقم 07 (الفرع الثاني).[1]

1- كيفية تطبيق القواعد المشتركة للمنشأ

من أجل التطبيق السليم لنظام الامتيازات المقررة بموجب اتفاق الشراكة، فان تطبيق القواعد المشتركة للمنشأ أصبح يتطلب من جهة،استيفاء الشروط المطلوبة لاكتساب السلع الصيغة الأصلية (الفقرة الأولى) ومن جهة ثانية إجراء مراقبة عملية المنشأ في إطار منطقة التبادل الحر مابين الأطراف المتعاقدة (الفقرة الثانية).

أ- شروط لاكتساب السلع الصيغة الأصلية

يعتبر منتج ذو منشأ جزائري أو أوروبي بموجب المادة 2 من البروتوكول رقم 6 كل منتج يتم "الحصول عليه كليا" أي المنتج الذي لا يدخل فيه أي مكون أجنبي، أما المنتجات التي يتم الحصول عليها كاملة فانه بالإمكان اعتبارها منتجات أصلية شريطة أن يكون المنتج قد تعرض "إلى تشغيلات أو تحويلات كافية" ويعتبر كذلك عندما يتم إدراج المنتج في تصنيف. جمركي مختلف عن ذلك الذي تم إدراج فيه المواد الغير أصلية أي تطبيق قاعدة تغيير التصنيفة.

كما منح نظام الشراكة نظامين من التراكم ، التراكم الثنائي للمنشأ، والذي يعد أكثر أنظمة التراكم تقييدا لكونه يرتكز أساسا على الاستعمال المحض لمواد منطقة التبادل الحر، ذلك أن المواد المنشأة في المجموعة يعد منشأها الجزائر والعكس صحيح ، وهذا عندما يتم إضافتها في منتج متحصل عليه.

أما نظام التراكم الثاني فهو التراكم الجانبي للمنشأة فإنه يعد أقل أنظمة التراكم تقييدا كونه يسمح باستعمال المواد التي يعود منشأها لعدة شركاء في المنطقة، مثل اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية، إذ أن لهذا النظام مكاسب اقتصادية كونه سيشجع الدول التي أبرمت اتفاقات مع المجموعة الأوروبية إنشاء منطقة التبادل الحر فيما بينها.

[1] حطاب فؤاد، عقد الشراكة الاوروبي الجزائري، مذكرة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 54.

من الناحية العملية فان المواد التي يعود منشأها تونس والمغرب فإنها تعد منشأها الجزائر أو المجموعة،بشرط أن الجزائر والمغرب فضلا عن المجموعة والمغرب من جهة، والجزائر وتونس فضلا عن المجموعة وتونس من جهة ثانية، يلتزمون بتطبيق نفس قواعد المنشأ وهذه مراعاة أحكام المتعلقة بالتشغيلات أو التحويلات التي لا تعد كافية.

تجدر الإشارة بأن اتفاق الشراكة قد أقر بمبدأ الإقليمية، أي أن السلع التي تستفيد من نظام الامتيازات يتعين أن تتوفر فيها الصيغة الأصلية دون تغيير على الأقاليم الجمركية للجزائر والمجموعة، ذلك أن عدم تطبيق المبدأ المذكور سيؤدي إلى رفض الاستفادة من الإعفاءات والامتيازات الجمركية المقررة بموجب اتفاقية التبادل الحر.

وإذا كان الفصل الأول والثاني من البروتوكول قد حدد معيار المنتج الأصلي، إلا أن التطبيق العملي لمبدأ حرية تنقل السلع قد يطرح إشكالية معرفة كيف يمكن تحديد منشأ السلع على الحدود، وكيف يمكن تقديم الدليل الملموس للمنشأ المنتج أثناء القيام بالإجراءات المعتادة، للإشارة فان الفصل الرابع من البروتوكول رقم 6 قد تناول القواعد المتعلقة بإثبات المنشأ.

ب- المراقبة العملية للمنشأ في إطار منطقة التبادل الحر

لقد تقرر بموجب الفصل الرابع من البروتوكول رقم 6 إنشاء لجنة التعاون الجمركي، تتكون من خبراء جمركيين من الجانبين، مهمتها ضمان التعاون الإداري قصد التطبيق السليم للبروتوكول، ولها أيضا سلطة الفصل في المنازعات التي قد تطرأ بمناسبة مراقبة الوثائق المؤكدة عن أصلية السلع أو في شأن تفسير البروتوكول .[1]

إن تقديم الدليل على أصلية منتج ما، يتم من خلال إنشاء شهادة تنقل السلع الممنوحة للمصدر على أساس طلب كتابي يودع لدى السلطة الجمركية للبلد المصدر، يعود لسلطة البلد المنشأ منح هذه الشهادة التي يتم إنشائها لصالح سلطة البلد المستورد، من ناحية المبدأ فإن هذه الشهادة يتم منحها عند القيام بالتصدير الفعلي، غير أنه يجوز منحها لاحقا في الحالات المذكورة على سبيل الحصر:

- إذا لم يتم منحها بسبب خطأ أو نسيان غير عمدي أو لظروف خاصة.
- إذا تم منحها لكن لم يتم قبولها لأسباب تقنية.

[1] حطاب فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

كما أشار البروتوكول 6 إلى إمكانية استعمال وسيلة أخرى لإثبات منشأ المنتج، إذ أجاز المصدر إجراء تصريح على فاتورة، وهذا على أي وصل أو وثيقة تجارية أخرى، شريطة أن يقوم بوصف المنتج بالدقة الكافية التي من شأنها أن تسهل التعرف عليه.[1]

أما فيما يخص مدة صلاحية أدلة المنشأ فهي أربعة أشهر، غير أنه يمكن قبولها خارج الآجال عندما يكون التأخير راجع لأسباب الضرورة الاستثنائية، أو عندما تكون السلع المعنية تم تقديمها للمصالح الجمركية قبل نهاية المهلة.

إن التعارض ما بين شهادة تنقل السلع ووثائق المصالح الجمركية، لا يؤدي إلى إلغاء التلقائي لأدلة الإثبات، بشرط إقامة الدليل على أن مضمون الوثيقة يمثل فعلا المنتج المقدم، فالخطأ الذي يحدث في الكتابة لا يمس في صلاحية شهادة تنقل السلع مادام هذا الأخير لا يمس في حقيقية التصريحات التي تتضمنها الوثيقة المعنية.

من ناحية أخرى فإنه تقرر إقامة مراقبة لاحقة لشهادات تنقل السلع، حيث تودع سلطات البلد المستورد طلب التماس المراقبة أمام السلطات الجمركية للبلد المصدر، والتي يتعين عليها تقديم وثائق تنقل السلع مع ضرورة تقديم شرح عن الأسباب التي دفعت بها إلى طلب تحقيق، وفي انتظار ذلك الإجراء فإن البروتوكول أجاز لسلطات البلد المستورد منح اليد المرفوعة على المنتجات مع مراعاة إمكانية اعتماد تدابير احتياطية التي تراها مناسبة.وفي حالة شك حول أصلية وثائق تنقل السلع أو عدم تلقي رد عن الطلب بعد نهاية مهلة 10 أشهر، أو في حالة عدم احتواء الرد على معلومات كافية لتحديد أصلية الوثائق المعنية أو المنشأ الفعلي للمنتجات، فإن للسلطات الجمركية للبلد المستورد إمكانية رفض الاستفادة من النظام التفضيلي. وللإشارة فأنه تقرر بموجب البرتوكول رقم6، إعفاء بعض المنتجات من واجب تقديم أدلة المنشأ عند الاستيراد والخاصة بالإرساليات الصغيرة التي تتعدى قيمتها الإجمالية 500 أورو أو التي تتعلق بالأمتعة الخاصة بالمسافرين التي لا تتعدى قيمتها الإجمالية 1200 أورو على أنه ينبغي أن تكون تلك الإرساليات خالية من الصيغة التجارية أي أن تكون موضوع استيراد مناسباتي ذات استعمال صارم لأغراض شخصية أو عائلية للمرسل إليهم أو المسافرين.

يبقى أن نشير أن إجراء المراقبة، يقتضي توفر خبرات إدارية وجمركية عالية، فكلما كانت إجراءات معقدة كلما كان من الصعب تنفيذ المراقبة بالنسبة للسلطات الجمركية للبلد المصدر من جهة، والذي يتعين عليه

[1] المرجع نفسه، ص 55.

التأكد من منشأ المنتجات، ومن جهة ثانية يتعين على سلطات البلد المستورد التأكد من أنه لم يكن هناك غش، الأمر الذي أصبح يتطلب إقامة تعاون في المجال الجمركي من خلال ضرورة بدل مجهود تبسيط الإجراءات.

المطلب الثالث: محاور وأهداف الشراكة الأورو جزائرية

يرتكز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجزائري على إقامة منطقة تجارة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية ، وفيما يلي أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية مع التركيز على الجانب الاقتصادي.[1]

أولا: المحور السياسي

ويتضمن المبادئ والقواعد العامة، التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني. وتسعى الاتفاقية التواصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية.[2]

ثانيا: التنقل الحر للسلع

تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر، بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 تبعا كأقصى حد اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع، الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.[3]

فالمنتجات الصناعية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي، تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو إجراءه له مكافئ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوربي فقد صنفت حسب الاتفاقية.[4]

ثالثا: تجارة الخدمات

تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء المجموعة الأوربية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كأن تمنح المجموعة الأوروبية ودورها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات المؤسسة على إقليمها نظاما

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى المؤسسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 241.

[2] المرجع نفسه، ص 241.

[3] محفوظ العشب، الوجيز في القانون الاقتصادي(النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 158.

[4] المرجع نفسه، ص 158.

مماثلا. وفيما يخص قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله التي تشمل جزء بحريا يرخص كل الطرق بإنشاء واستغلال فروع من شركات الطرق الأخرى على إقليمية في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركائه أو فروعه ويمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شركائهما أو استغلالها أكثر تقييد مما كانت عليه اليوم الذي يسبق تاريخ توقيه هذا الاتفاق، كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري.[1]

رابعا: المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة

- **المدفوعات التجارية وتداول رؤوس الأموال:** تضمن المجموعة والجزائر اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، التداول الحر لرؤوس الأموال، الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر والتي تتم في الشركات أنشئت وفقا للتشريع الساري وكذا تصفية نتاج هذه الاستثمارات وكل فائدة تنجم عنها وإعادتها للوطن، ويلتزم الطرفان في هذا الإطار بترخيص كل المدفوعات الجارية المتعلقة بصفقة جارية وبذلك بعملية قابلة للتحويل، كما يتشاور الطرفان لتوفير الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول رؤوس الأموال وصولا إلى تحريرها التام، وقد نصت المادة40 من الاتفاقية على ضرورة الاحتكام الى الأحكام الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وكذا القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي في حالة مواجهة أحد الطرفين لصعوبات قصوى في ميزان المدفوعات.
- **المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى:** وردت النصوص المتعلقة بالمنافسة والمرتبطة بالحالات التي لا تتوافق مع الأداء الصحيح للاتفاقية بين مجموعة والجزائر ومن خلال المادة 41 من الاتفاقية التي أشارت إلى الممارسات والاتفاقيات بين المؤسسات التي سيكون هدفها منع المنافسة أو تحديدها أو تعطيلها أو من خلال الاستغلال المفرط من طرف إحدى المؤسسات أو عدد منها لوضعية مسيطرة على كافة الأقاليم أو لجزء منه.[2]

خامسا: التعاون الاقتصادي:

يهدف التعاون في المجال الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستمدة، وفي هذا الإطار يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة بتقريب الاقتصاد

[1] محفوظ العشب، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2] الأخضر أبو العلا عزوي وغالم جلطي، الحكم الرشيد بخصوص المؤسسات، مجلة العلوم الانسانية، العدد27، مارس 2006، ص 10.

الجزائري واقتصاد المجموعة وبالأخص الاقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل، والعمل على تحليل المبادلات بين الجزائر والمجموعة.

ويعمل على تشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية وذلك بتنفيذ كل التدابير التي من شأنها أن تساهم في تنمية هذه العلاقات، وكما تشجع الاتفاقية في هذا المجال التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الذي يهدف إلى إقامة روابط دائمة بين المجموعات العلمية لكلا الطرفين وتعزيز قدرات البحث في الجزائر وتحفيز الابتكارات التكنولوجية وتبادل الخبرات.

- **البيئة:** تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مكافحة تردي البيئة والتحكم في التلوث والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تنمية مستدامة والتعاون الصناعي وترقية وحماية الاستثمارات.
- **الخدمات المالية:** يهدف التعاون إلى تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية فيها وكذا تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية وأعمال التكوين.[1]

كما يعتمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعهما الخاصين في مجالات المنافسة وإلى تبادل المعلومات في الحدود التي يسمح بها سر المهنة، وفي حالة تعرض أحد الطرفين لأضرار من جراء الممارسات المشوهة للمنافسة يمكن اتخاذ التدابير الملائمة خلال ثلاثين يوما والاحتكام إلى لجنة الشراكة.[2]

وتقوم الجزائر والدول الأعضاء ودون الإخلال بالتزاماتهما إزاء اتفاقية "الجات" بالتعديل التجريبي لكل احتكارات الدول ذات طابع تجاري، بحيث تضمن عند بداية السنة الخامسة التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ عدم التمييز بين رعايا المجموعة الأوروبية والرعايا الجزائريين فيما يخص شرط التمويل بالسلع وتسويقها.

فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية والمؤسسات المتحصلة على حقوق خاصة أو حصرية يؤكد مجلس الشراكة من أنه ابتداء من السنة الخامسة بعدد دخول الاتفاقية حي التنفيذ لا يتم اتخاذ ولا إبقاء أي تدبير من شأنه أن يخل بالمبادلات بين المجموعة والجزائر ويتعارض مع مصالح الطرفين.

يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا لأعلى المقاييس الدولية بما في ذلك الوسائل الفعلية للدفاع عن مثل هذه الحقوق، وفي حالة ظهور صعوبات تعقد مشاورات عاجلة بناء على طلب أحد الطرفين قصد التوصل إلى الحلول المناسبة.

---

[1] ابراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، ص279.

[2] المرجع نفسه، ص 279.

- **الزراعة والصيد البحري:** يهدف التعاون إلى تحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعة والغابات والصيد البحري من خلال دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه وتحقيق الأمن الغذائي.
- **النقل:** يهدف التعاون إلى دعم وهيكلة النقل وتحديثه وتحسين تنقل المسافرين والسلع وتطبيق مقاييس الاستغلال المماثلة لتلك المعمول بها في المجموعة.
- **الإعلام والاتصال:** ترجع أعمال التعاون في هذا المجال نحو تبادل المعلومات والمساعدة التقنية وتوحيد المقاييس والعمل على نشر التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال وتمكين المؤسسات الجزائرية من المشاركة في مشاريع نموذجية أو برامج أوربية حسب كيفيتها الخاصة في مجالات معينة.
- **الطاقة والمناجم:** حيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والأوربية في نشاط التنقيب والإنتاج والتدويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم ودعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والمناجم مع ضرورة التأهيل المؤسساتي والتشريعي التقني والتكنولوجي من أجل تحضير هذه المؤسسات للدخول في اقتصاد السوق.
- **السياحة والصناعات التقليدية:** تؤكد المادة 62 من الاتفاقية على ضرورة تعزيز المعلومات حول التدفقات والسياسات الخاصة بالسياحة وتحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازنة. ومستدامة للسياحة وكذا تكييف أعمال التكوين في مجال تسيير الفنادق والحرف الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية ودعم الخوصصة في هذا القطاع.[1]
- **التعاون في المجال الجمركي:** يهدف التعاون إلى ضمان احترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية وتطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين أنظمة العبور التابعة لكلا الطرفين مع عدم الإخلال بأشكال التعاون الأخرى المنصوص عليها في خذا الاتفاق.
- **التعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلكين:** حيث تؤكد المادة 64 من الاتفاق ضمان التماثل واستعمال الإحصائيات بما في ذلك الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية والمالية العامة وميزان المدفوعات والهجرة والنقل.

سادسا: التعاون المالي:

في إطار إمكانيات المجموعة إلزامية دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية السكان الجزائريين

[1] ابراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 281.

وتنسيقا مع المؤسسات المالية وتحرص المجموعة الأوربية والجزائر على تكييف الأدوات التي من شأنها مرافقة سياسات التنمية وتلك إلزامية لتحرير الاقتصاد الجزائري.

سابعا: التعاون الاجتماعي والثقافي: يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الجزائر والاتحاد، وقد ركزت الاتفاقية في هذا المجال على تحسين شروط عمل الجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد وعدم التمييز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص:

ظروف العمل، الأجور، الضمان الاجتماعي، كما تمنح الجزائر لرعايا دول الأعضاء العاملين على إقليمها ولأفراد عائلاتهم نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي.

ثانيا: أهداف الشراكة

تهدف الدول من خلال الشراكة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:[1]

- **سهولة الدخول إلى الأسواق الدولية:** وذلك من خلال اختيار شريك استراتيجي يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية، من خلال استغلال المعلومات الخاصة بالفرص التجارية التي تساعد على تطوير منتجاتها لبلوغ القدرة التنافسية الملائمة.[2]
- **فرصة اكتساب مهارات جديدة:** إذ أن الاحتكاك بالشريك الأجنبي لمدة طويلة نوعا ما لأن الشراكة غالبا ما تكون لفترات طويلة (يسمح بالتعلم واكتساب بعض المهارات سواء في الإنتاج أو التسيير)، وذلك بتحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، ويتطلب ذلك إعداد برامج التكوين وتدريب العمال على هذه الطرق وتخصيص الوسائل المادية لتسهيل هذه العملية، كما أن المهارة تنتج بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات، وبالتالي فإن تحويل المهارات من خلال الشراكة الأجنبية يتطلب تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات.[3]
- **تحويل أو اقتناء حرفة جديدة أو تخصص:** تعبر الحرفة عن القدرة الكلية لشريك ما على توسيع مستمر لتلبية احتياجات زبائنه والاستجابة للتطورات التي تحدث في محيطه، حيث أن هذه القدرة تحتوي على ترتيبات متجانسة المجموعة من المهارات، وترتبط كل التخصصات القابلة للتحويل بإحدى مكونات

[1] حرفوش سهام، أثر الشراكة الأورو عربية على تمويل وتنمية الاقتصاديات العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 14.

[2] سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004، ص20-21.

[3] المرجع نفسه، ص20-21.

المهارة سواء كانت كفاءات بشرية أو طريقة عمل خاصة أو أجهزة إنتاج دون أن ننسى العنصر المالي.[1]

- **تخفيف العبء على ميزان المدفوعات:** تهدف الشراكة إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث يتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح، إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء من رأسماله على المدخرات الوطنية، بالإضافة إلى زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع الشريك الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب الأموال للخارج باعتبار أن المشروع المشترك يهدف إلى تحقيق توجهات الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة في غالب الأحيان للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا، ويساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات. وتهدف الشراكة أيضا إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية البينية، حيث تسعى الدول الأقل تطورا وتقدما من خلال التعاون في إطار الشراكة مع الدول الصناعية المتطورة، استقطاب شركاتها ورؤوس أموالها للاستثمار فيها بهدف المساهمة في بناء صناعتها والنهوض بالتنمية فيها، ما سيؤدي إلى خلق أثار اجتماعية متمثلة خاصة في خلق مناصب الشغل، وبالتالي تقليص البطالة والرفع من المستوى المعيشي للسكان، ما يؤسس أكثر دافع للأمام، ويتمثل في بناء التنمية المستدامة وهو ما سينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.[2]
- **التعلم والانتقال التكنولوجي:** ونظرا للتطورات المتسارعة التي تحدث في حقل التكنولوجيا يوما بعد يوم فإنه من الصعب أن تواكب الدول دوما تلك التطورات، مما يجعل استراتيجية الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان وتكون بديلا ممكنا للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة.[3]
- **التقليل من حدة المنافسة:** تسمح اتفاقيات الشراكة الأجنبية بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وبراءات الاختراع واليد العاملة الرخيصة وغيرها من الموارد، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود إلى تحسين الوضعية التنافسية للشركاء، حيث أن هذه العلاقة لها تأثير كبير على المنافسين المباشرين وتسمح بالتقليل من المنافسة بين الأطراف المتنافسة الموجودة في السوق الواحدة، وبالتالي فبدلا من أن تتنافس المؤسسات العظمى فيما بينها على الحصص السوقية تلجأ للتحالف والاشتراك، وبالتالي توجيه الموارد والإمكانيات الزيادة فعالية

[1] المرجع نفسه، ص ن.

[2] سعيد سايل، التعاون الاوروبي–المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007–2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 22.

[3] سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الأداء ورفع الجودة والنوعية بدلا من التركيز على الإعلان ومحاولة إضعاف المنافس، ويصبح بذلك المنافس حليف وشريك للمؤسسة.[1]

- كما تمكن الشراكة من جلب طاقات وإمكانيات جديدة للشريك سواء المحلي أو الأجنبي من خلال خلق فرص إضافية للاستثمار في قطاعات ومجالات مكملة للنشاط الرئيسي، مما سيؤدي إلى توسيع القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية بإنشاء صناعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية، ما يترتب عنه ترابط رأسي فيما بني أنشطتها المتباينة بشكل يؤدي إلى تشابك صناعي تتحرك فيه مدخلات ومخرجات تلك القطاعات بشكل يقضي على أحادية الجانب في هياكل الإنتاج، وتكون استفادة الدول النامية من هذه المزايا عبر تقليص التكاليف الإنتاجية، لدرجة تعزز مواقعها التنافسية في الأسواق العالمية.[2]
- **المشاركة في المخاطر:** يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر، ومن الأمثلة الشائعة في هذا الصدد هو تطوير شركة **بوينغ** شراكة استراتيجية دولية مع عدد من المؤسسات اليابانية لتقليل المخاطر المالية الخاصة بعملية تطوير وإنتاج جيل جديد من طائراتها وهي 777، لأن مشروعا بهذا الحجم يحتاج إلى بلايين الدولارات.[3]
- **الحصول على معاملة تفضيلية:** تمكن الشراكة من تجاوز مختلف القيود التي تضعها الدول الحماية منتجاتها واقتصادياتها التي تعيق المؤسسات والاستثمارات الأجنبية من الاستيطان في دول أخرى، كما تجعل الشريك الأجنبي يستفيد من منح امتيازات ومعاملة تفضيلية مقارنة بالأطراف الأجنبية الأخرى إذ سيعامل الشريك الأجنبي نفس معاملة الشريك الوطني ويستفيد من نفس الامتيازات التي سيتحصل عليها هذا الأخير.[4]
- **تخصيص أفضل لعوامل الإنتاج:** تهدف الشراكة الأجنبية إلى تحقيق عدة مزايا للدول المعنية على المدى الطويل من خلال إنشاء مناطق للتبادل الحر بهدف تقريب المستويات المختلفة للنمو بين الأطراف الداخلة في الشراكة، فمن خلال مرور الوقت وتحرير للتجارة، فإن ذلك سيؤدي إلى تخصيص عوامل الإنتاج للقطاعات التي يمتلك فيها كل بلد ميزة نسبية، إلا أن تكوين مناطق التبادل الحر يتطلب تكاليف انتقالية جد مرتفعة من الصعوبة تحملها، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع أصال بإمكانيات متواضعة للغاية.[5]

---

[1] حمد متناوي، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والنسائية، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2015، ص 71.

[2] كمال عبيد، الشراكة الاورو جزائرية، الواقع والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، سطيف01، الجزائر، 2004، ص 3.

[3] حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] Miguel de fontenay ; Le Partenariat Stratégique ; Guide pratique ; Institut Esprit Service ; Paris ; Novembre 2007 ;P11.

[5] Idem, P11.

- **وضع حد للتبعية الخارجية:** تلجأ الدول عادة لإبرام اتفاقيات الشراكة أملا في التخلص من التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والتجارية المختلفة، حيث تسعى كل دولة للاستفادة من خبرة ومعرفة الدول الآخر في الميادين التي تعاني منها تلك الدولة من التبعية، وهكذا شيئا فشيئا تصبح تلك الدولة مركزا متحكما في ذلك المجال الذي عانت منه تلك الدولة من التبعية فيه للخارج سابقا، مثل التعاون بين دولة متقدمة تكنولوجيا وأخرى مالكة مثلا للإمكانيات المالية والبشرية والطبيعية دون التكنولوجية، حيث بعد مدة زمنية ستتمكن الدولة الثانية من التحكم في بعض التقنيات التكنولوجية وذلك بفعل الاحتكاك التعاوني بين الدولتين، وبالتالي ستصبح مع الوقت تلك الدولة أقل تبعية وحاجة للخارج في هذا الميدان.[1]
- **تسهيل وتسريع عملية التنمية:** وذلك من خلال استغلال الإمكانات الاقتصادية والطبيعية (محل الشراكة)، ففي ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول منفردة المحافظة على مكانتها وحصتها الاقتصادية في الأسواق العالمية بسبب تصاعد المنافسة الدولية، ما يجعل الدول تتبنى خيارات تعاونية مثل بناء تكتلات إقليمية مشتركة بهدف المواجهة المشتركة للمنافسة الأجنبية، وكذا بهدف تكوين قوة اقتصادية مشتركة لها القدرة على السيطرة على الأسواق الدولية، مثل ذلك التعاون القائم بني دول أمريكا الجنوبية، فبسبب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على أسواق هذه الدول، بادرت كل من البرازيل والأرجنتين والدول الأمريكية الجنوبية الأخرى لإنشاء ما يعرف بتجمع السوق الجنوبية المشتركة.[2]
- **أهداف سياسية وأمنية:** لا تنحصر أهداف الشراكة في الجانب الاقتصادي فقط، وإنما يمكن أن تكون له أهداف في الجانب السياسي والأمني من خلال التركيز والعمل على الجوانب الاقتصادية، حيث يمكن أن تهدف الشراكة لاحتواء الأزمات الاضطرابات والتوترات بين الدول، حيث عادة ما تلجأ الدول للتقارب والتعاون فيما بينها حول المسائل محل الخلاف، بسبب تخوفها من إمكانية تحول تلك الخلافات الحرب بينها، وبالتالي تقوم باعتماد النهج التعاوني وليس الصراع لفض تلك المشاكل، وعليه إرساء السلم والاستقرار الإقليمي والعالمي وتجنب النزاعات المسلحة بينها، مثلما كان الشأن عليه بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت الدولتان أن المنافسة على الموارد الطبيعية بينهما كان من بين الأسباب الأساسية لاندلاع الحرب العالمية الثانية ولتفادي تكرار ذلك السيناريو مستقبلا، دخلت الدولتان في التعاون في هذا الميدان تحديدا عن طريق تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ في سنة 1951، كما تهدف الدول كذلك عبر التعاون بينها للدفع بالخطر الأجنبي ومواجهته بشكل جماعي وحازم، إذ كثيرا ما تقوم الدول المتجاورة مثلا بتبني سياسات تجارية واقتصادية وأمنية مشتركة بهدف التعاون المواجهة تمديدات خارجية مشتركة، مثل التقارب التعاوني الذي حصل بين دول الخليج العربي، واليت

[1] سعيد سايل، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] المرجع نفسه، ص 25-26.

أحست بوجود خطر أجنبي عليها والمتمثل خاصة في الدولة الإيرانية والتي تمتلك طموحات الزعامة على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ما دفع الدول الخليجية لتأسيس كيان تعاوني متمثل في مجلس التعاون الخليجي.[1]

المبحث الثاني: القطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

إن ما يعرفه القطاع الزراعي مؤخرا في الجزائر من اهتمام كبير إنما هو سعي نحو تثمين البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الوطني للتحرر من قيود التبعية النفطية، على اعتبار أن القطاع الزراعي يمثل البديل الأمثل لمواجهة الأزمة الراهنة ومعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد، فالمتتبع لما يمر به القطاع الزراعي من استراتيجيات وسياسات يلاحظ سعي الجزائر إلى تطوير هذا القطاع والنهوض بقدراته، من اجل هذا ارتأينا استعراض بعض المؤشرات نجد أنها ضرورية ومعبرة عن الواقع الزراعي في الجزائر والتي تمكننا من معرفة مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: رزنامة التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية، الصيد البحري والزراعة المحولة

لقد اتفقت المجموعة الأوربية والجزائر على إقامة تحرير اكبر للمبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري، والزراعة المحولة، وذلك **بطريقة تدريجية**[2]على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، حيث تم تقسيم نظام المبادلات الثنائية إلى عام وخاص.

أولا: النظام العام للمبادلات الثنائية

نصت المادة 14 من اتفاق لشراكة على أحكام عامة تنظم المبادلات التجارية بين الجانبين بالنسبة للمنتجات المذكورة، حيث تقرر على ما يلي:

1- **المنتجات الزراعية:** فيما يخص أهم الصادرات الجزائرية نحو المجموعة الأوربية والمتمثلة أساسا في الخضر والفواكه والمصبرات الواردة في البروتوكول رقم 01، فإنها تستفيد على العموم من تخفيضات جمركية تتراوح ما بين 20 و100 بالمائة، أما في ما يخص أهم الصادرات الأوربية نحو الجزائر كاللحوم والحليب الواردة في البروتوكول رقم2 فإنها تستفيد من تخفيضات تتراوح ما بين 55 و100بالمائة بصفة عامة، ويبقى نظام الحصص الجمركية مطبقا بين الطرفين.

2- **منتجات الصيد البحري:** لقد تقرر إبقاء النظام المعمول به في إطار اتفاق التعاون لسنة 1976بين الطرفين فيما يخص الواردات من السمك التي يعود مصدرها الجزائر والتي تضمن تحرير كامل لكافة

[1] المرجع نفسه، ص25-26.

[2] راجع المادة 13 من اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، 2005.

الواردات بموجب البروتوكول رقم 3،[1*] فيما التزمت الجزائر في المقابل منح المجموعة الأوربية تخفيضات جمركية تتراوح ما بين 25 و100 بالمائة على منتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول 4.

3- **منتجات الزراعة المحولة:** اتفق الجزائري والأوربي، أن يقوم هذا الأخير بإلغاء 95 بالمائة من الحقوق الجمركية على المنتجات التي منشؤها الجزائر الواردة في البروتوكول رقم 5 الملحق رقم1، فيما التزمت الجزائر من جانبها بتقديم تنازلات وصلت إلى 85 بالمائة في إطار الحصص الجمركية الواردة في البروتوكول رقم 5 الملحق رقم2.

4- **بند الميعاد:** أكدت المادة 15 من اتفاق الشراكة، على إمكانية البحث عن فرص لتقديم تنازلات تتم دراستها منتج بمنتج على أساس المعاملة بالمثل وذلك بعد مرور مدة خمس سنوات ابتداء من دخول الاتفاق حيز التطبيق بالنسبة للمنتجات المذكورة على أن يتم ذلك في إطار مجلس الشراكة.

ثانيا: النظام الخاص للمبادلات الثنائية

نصت المادة 16 على أن للأطراف المتعاقدة إمكانية تعديل النظام المعمول به بالنسبة للمنتجات المذكورة كنتيجة لتنفيذ سياستهما الزراعية او لتعديل تنظيمهما المعمول بهاوفي حالة تعديل أو تطوير المقتضيات المتعلقة بتنفيذ سياستهما الزراعية.[2]

لكن بالرغم من الضمانات المنصوص عليها في المادة المذكورة والمتمثلة في إخطار لجنة الشراكة من جانب الطرف الذي يجري تعديلات على تشريعاته لأجل تنفيذ سياسة زراعية، مع التزامه منح الواردات التي يعود مصدرها الطرف الأخر امتيازات مماثلة لتلك المنصوص عليها في هذا الاتفاق إلا انه يبدو أن التنازلات الممنوحة للجزائر تبقى قابلة لان تسحب في أي وقت (وهذا بالنظر للتطورات السياسية الزراعية المشتركة) ولعل الدليل على ذلك المرونة التي تتميز بها هذه المادة، إذ أن المجموعة الأوربية ملزمة فقط إخطار مجلس الشراكة فالمسالة ليست مرتبطة بضرورة الحصول على قرار صادر من مجلس الشراكة **"باتفاق مشترك"**.

وعلى صعيد أخر، فانه بالرغم من أهمية التنازلات التي تحصلت عليها الجزائر إلا أنها ستفقد بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها منتجاتها في السوق الفرنسية ابتداء من دخول الاتفاق حيز التطبيق[3]

---

[*] تشير المادة الوحيدة من البروتوكول رقم 03 "المنتجات (...) التي يعود مصدرها الجزائر، تبقى معفاة من كافة الحقوق الجمركية عند الاستيراد في المجموعة.

[2] حطاب فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص45.

[*] حيث ورد بموجب الإعلان المشترك المتعلق بنص المادة 110 من اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية أن "لقد تم الأخذ بعين الاعتبار في هذا الاتفاق أن المزايا التي تستفيد منها الجزائر والناتجة عن النظم التي تقدمها فرنسا باسم البروتوكول، المتعلق بالسلع المنشأة والصادرة عن بعض البلدان التي تتمتع بنظام خاص للاستيراد في احد الدول الأعضاء، الملحق في المعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوروبية، وبالتالي ينبغي على هذا النظام أن يعتبر ملغى اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ".

المطلب الثاني: المقتضيات المشتركة لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

أكدت لمادة 17 من ناحية المبدأ ضرورة التزام الأطراف المتعاقدة من إدراج من جهة قيود كمية*[1] جديدة وتدابير ذات مفعول مماثل* عند الاستيراد أو التصدير ومن ناحية أخرى فان القيود الكمية السارية المفعول فانه أصبح يتعين إلغاؤها، كما تقرر أيضا ضرورة امتناع لأطراف من إدراج حقوق جمركية ورسوم ذات مفعول مماثل جديدة. فيما تبقى هذه الأطراف مطالبة أيضا بموجب المادة 20 فقرة 1 من اتفاق الشراكة اجتناب القيام بأي إجراء أو ممارسة ذات طبيعة جبائية تقيم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نوع من التمييز ما بين منتجات أحد الأطراف والمنتجات المثيلة التي يعود مصدرها الطرف الأخر.

إن اتفاق الشراكة الأوربي الجزائري لا يشكل حاجزا على الإطلاق أمام إمكانية إدراج قيود على حرية تنقل السلع، غير انه يبقى يتعين أن يكون هذا الاستثناء مبررا بدواعي حماية فروع صناعية التي تواجه ممارسات تجارية غير نزيهة أو حالات اختلال نظام السوق مما سيمكن استعمال القواعد الاحترازية(الفقرة1) أو لدواعي حماية النظام العام بالمفهوم الواسع (الفقرة2).

أولا: القواعد الاحترازية

1- بند مكافحة الإغراق:

لقد نصت المادة 22 من الاتفاق عن إمكانية الحد من مبدأ حرية تنقل السلع في حالة الإغراق أي عندما يتم إدخال المنتج إلى سوق البلد المستورد بسعر يقل عن قيمته المعتادة. إذا كان السعر عند التصدير لهذا المنتج يقل عن السعر الممارس خلال العمليات التجاري العادية بالنسبة لمنتج مثيل موجه نحو الاستهلاك.*[2]

فعلى الجزائر والمجموعة الأوربية بحسب الحالة تقديم جميع المعلومات المفيدة للجنة الشراكة قصد وضع حد لوضعية الاضطرابات في المبادلات، فالطرف المصدر يتعين إخطاره عن حالة الإغراق ابتداء من انطلاق إجراءات التحقيق التي تجريها سلطات البلد المستوردة، فإذا لم يتم وضع حد لهذا الإغراق أو إذا لم يتم التوصل لحل مرضي لكلى الطرفين خلال 30 يوما من تاريخ الإخطار فان الاتفاق أجاز بموجب المادة 26 فقرة 2

*لقد تم تعريف القيود الكمية بأنها كل إجراء " أو ممارسة يكون من نتائجها توقيف نفاذ منتج ذات منشأ أجنبي في سوق وطنية معنية سواء كان ذلك في مرحلة الاستيراد والتجارة".

*لقد تم تعريف التدابير ذات المفعول المماثل من طرف الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل للمجموعة الأوروبية " بأنها كل تنظيم تجاري(...) الذي من شأنه أن يعيق بصفة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو محتملة التجارة(...) فانه يتعين اعتباره كإجراء ذات اثر مماثل لقيود كمية".

* راجع في هذا الصدد م الجمعة" مكافحة الإغراق وفقا للمنظمة العالمية للتجارة" العدد 02 مجلة الحقوق،2000،ص81 وما بعدها.

للطرف المستورد اتخاذ الإجراءات المناسبة، غير أنه في حالة ثبوت ظروف استثنائية تستوجب عملا فوريا يستحيل معها سابق الإخطار والدراسة فان المادة 26 فقرة 2 أجازت للطرف المستورد تطبيق التدابير لوقائية في الحين والتي يشترط فيها أن تكون ضرورية لمواجهة الحالة مع الالتزام بإخطار الطرف الآخر.[1]

عموما كلما كانت درجة الاندماج الاقتصادي ما بين الأطراف كبيرة كلما كان استعمال الأحكام المرتبطة بمكافحة الإغراق مشددة بحيث أصبح يتعين استعمالها وفقا لإحكام المنظمة العالمية للتجارة والتشريع الداخلي.

2- البند الوقائي:

أ. حالة زيادة غير متوقعة للواردات:

لقد أجاز الاتفاق بموجب المادة 24 للأطراف المتعاقدة إمكانية اعتماد تدابير وقائية لحماية صناعة وطنية معينة بزيادة غير متوقعة في الواردات، من أي منتج قد يلحق ضررا جسيما*[2] لفرع من فروع الإنتاج الوطنية، وهذا وفقا لأحكام اتفاقية (الجات) 1994 واتفاق المنظمة العالمية للتجارة، يلتزم الطرف المتضرر في هذه الحالة فتح تحقيق ابتدائي مع إمكانية اعتماد وهذا وفقا للمادة 26 فقرة 1 إجراء إداري من شانه تقديم معلومات سريعة عن وضعية تطور المبادلات التجارية، فعلى الأطراف البحث عن الحلول التي تشكل اقل اضطراب في تنفيذ الاتفاق، أما إذا لم يتم التوصل إلى حل مرضي خلال 30 يوما من عملية الإخطار، فان للطرف المتضرر الحق في اعتماد تدابير وقائية مع ضرورة التزامه بتقديم تعويضات تكون في مجملها موازية للنتائج السلبية، غير انه إذا اعتبر الطرف الذي تعرضت منتجاته لتدابير وقائية أن العرض غير مرضي بالإمكان البحث عن وسائل تعويض تجارية أخرى أو اعتماد تدابير جمركية تعويضية يكون لها أثار تجارية في مجملها موازية للتدابير الوقائية المعتمدة بموجب الاتفاق الحالي.[3]

ب. حالة تحويل التجارة أو النقص الفادح

لقد أجازت المادة 25 للطرف المصدر إمكانية اعتماد تدابير وقائية، عندما يؤدي تطبيق المادة 17 فقرة 3 إلى إعادة التصدير نحو بلد أخر لمنتج يخضع عند الطرف المصدر لقيود كمية أو حقوق جمركية عند التصدير أو الاستيراد أو تدابير أو رسوم ذات مفعول مماثل أو أن يؤدي إلى حالة نقص فادح أو مخاطر من هذا القبيل لمنتج أساسي بالنسبة للطرف المصدر، حيث أن إمكانية اعتماد تدابير استثنائية للحد من مبدأ تنقل السلع يجب:

---

[1] Voir l'étude de la CNUCED ; Antidumping et sauvegardes dans accords euro m éditérranéen d'associations ;1998 ;p18

* التهديديقصد بضرر جسيم بمعنى المادة 04 فقرة 01 من الاتفاقية حول التدابير الوقائية(الجات) 1994 (تدهور عام ملحوظ لوضعية فرع انتاج وطني) أما بوقوع ضرر جسيم هو" الحتمية البديهية لتحقق ضرر جسيم" ومن ثم فان تحديد خطر وقوع ضرر جسيم يجب أن يقوم على وقائع وليس مجرد اعتقادات أو احتمالات.

[3] حطاب فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- أن لا يشكل بأي حال من الأحوال وسيلة تمييزية.
- على أن يتم إلغاؤها بمجرد زوال الأسباب.

تشير المادة 26 فقرة 2 في هذا السياق بأنه يتعين على الطرف المصدر إخطار لجنة الشراكة لأجل عليه اتخاذ التدابير اللازمة في أجال 30 يوما، بعد هذه المهلة فانه يجوز للطرف المصدر إمكانية تطبيق تدابير خاصة، غير انه في حالة ثبوت ظروف استثنائية تستدعي رد سريع، فان المادة 26 فقرة 2 أجازت للطرف المعني التطبيق في الحين التدابير الخاصة، على أن تكون ضرورية لمواجهة الحالة مع الالتزام بإخطار الطرف الأخر[1].

ثانيا: حماية الأمن والنظام العام بالمفهوم الواسع

1- استثناءات النظام العام:

لقد ورد في نص المادة 27 ما يحتفظ للأعضاء الحق في اعتماد تدابير الحظر والتقييد عند الاستيراد أو التصدير أو العبور لأسباب تبررها حماية:

- الآداب العامة، النظام العام والأمن العام.
- حماية الصحة وحياة الأشخاص، الحيوانات أو المحافظة على النباتات.
- حماية الملكية الفكرية الصناعية والتجارية.
- التنظيمات المرتبطة بالذهب والنقود.

غير انه نظرا للأسباب المذكورة، فان التدابير الخاصة يجب أن تتم في إطار مبدأ النسبية أي انه يتعين أن لا يتجاوز الإجراء الأهداف التي أنشأت لأجلها، كما يجب إلا تشكل وسيلة تمييزية تعسفية أو قيدا مقنعا للتجارة بين الأطراف.[2]

2- حفظ الأمن الدولي وفقا لنظام الأمم المتحدة:

بموجب المادة 101 من اتفاق الشراكة فان للأطراف إمكانية اعتماد قيود على حرية تنقل السلع بمقتضى العقوبات الاقتصادية المقررة من طرف مجلس الأمن الدولي(بموجب الفصل السابع من الميثاق) وهذا بمقتضى المادة 103 التي تؤد بأنه إذا تعارضت الالتزامات التي تربط أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع اي التزام دولي أخر يرتبطون بهن فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.

المطلب الثالث: تدابير الصحة والصحة النباتية في ظل الاتفاقية الأورو جزائرية

[1] Voir l'étude de la CNCED ; Opcit , P18.

[2] حطاب فؤاد، مرجع سبق ذكره،ص53.

تُعتبر تدابير الصحة والصحة النباتية من العناصر الأساسية التي تحكم حركة التبادل التجاري بين الدول، لاسيما في ما يتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية. وتتمثل هذه التدابير في مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات من المخاطر المرتبطة بالأمراض، الآفات، أو الملوثات. وقد أصبحت هذه التدابير تحظى بأهمية متزايدة في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية، خاصة في ظل تزايد حجم التجارة العالمية وضرورة ضمان سلامة المنتجات المتبادلة.

أولا: التعريف بالمعايير الصحية والصحة النباتية

يقصد بتدابير الصحة والصحة النباتية التدابير التي تتضمن القوانين، لمراسيم، اللوائح، المتطلبات والإجراءات بما في ذلك معايير المنتج النهائي، العمليات وطرق الإنتاج، إجراءات الاختبار والتفتيش والتصديق والموافقة، معاملات الحجر الصحي بما في ذلك المتطلبات ذات الصلة المتعلقة بنقل الحيوانات أو النباتات أو مع المواد اللازمة لبقائهم أثناء النقل، أحكام بشان التدابير الإحصائية ذات الصلة وإجراءات اخذ العينات وطرق تقييم المخاطر، متطلبات التغليف المتعلقة مباشرة بسلامة الغذاء[1].

وتنقسم تدابير الصحة والصحة النباتية إلى تدابير الصحة وتتعلق بحماية صحة الإنسان والحيوان، في حين أن تدابير الصحة النباتية هي تلك التدابير المختصة بحماية صحة النباتات[2]، والتي تشمل المخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض الموجودة في غذاء الإنسان أو الحيوانات، وكذلك حياة الإنسان من الأمراض المتنقلة بالنباتات أو الحيوانات ولحماية حياة الحيوانات أو النباتات من الآفات، أو الأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض، وحضر أو تقييد نطاق الضرر الذي يلحق ببلد بسبب ولوج الآفات أو استقرارها أو انتشارها، وحماية التنوع البيولوجي، كما وتشمل التدابير المفروضة لحماية حياة الأسماك او الحيوانات البرية وكذلك الغابات والنباتات البرية من المخاطر الصحية التي تؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية.

وتعد التدابير الصحة والصحة النباتية إحدى اتفاقيات المنشاة للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 والتي تهدف إلى ضمان أحقية الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة اعتماد وتنفيذ تدابير التي تراها ضرورية لحماية حياة أو صحة مستهلكيها أو الحيوان أو النبات، شريطة ألا تشكل إجراءات الحماية من خلال ضمان ما يلي:[3]

---

[1]Word tradeOrganization(2010) ; The WTO AgreementsSeriesSanitary and PhytosanitaryMeasures ; Printed in Switzerland ; P37. O N LINE ; https ;//www.wto.org/english/res-e/booksp-e/agrmntseries4-sps-e.pdf.

[2]تماضر سالم معايعه، سلامة الغذاء والتجارة الدولية، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، عمان، ص 08.

[3]مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون، الشؤون الاقتصادية والتنموية، قطاع الشؤون الاقتصادية، إدارة منظمة التجارة العالمية، الأمانة العامة، الرياض، 2017، ص 112-126.

- ألا تكون وسيلة للتمييز التعسفي وغير المبرر في التجارة بين الأعضاء الذين لديهم نفس الأوضاع
- لا تؤدي إلى قيود غير مبررة على التجارة الدولية.
- التزام الدول الأعضاء بان تقوم مؤسساتها المعنية بتقييم المخاطر على أسس علمية فقط.
- الاعتماد على المعايير الدولية والأخذ بتوصياتها كمعايير هيئة الدستور الغذائي في مجال سلامة الأغذية، ومعايير الاتفاقية الدولية لحماية النباتات فيما يخص حماية صحة النباتات، ومعايير مكتب الأوبئة للمنظمة الدولية لصحة الحيوان.
- ضمان شفافية التدابير المعتمدة من خلال التزام الدول الأعضاء بتعيين سلطة وطنية على مستوى الحكومة المركزية يعهد لها بتنفيذ إجراءات الإخطار المتعلقة بالاتفاقية مع تعيين نقطة استعلام وطنية تختص بتزويد الشركاء التجاريين بالمعلومات الضرورية.[1]

ثانيا: تدابير الصحة والصحة النباتية في الجزائر

سعت الجزائر إلى اعتماد الصحة والصحة النباتية من اجل ضمان سلامة المنتجات الزراعية من الأمراض والطفيليات المتنقلة وحماية صحة الإنسان والحيوان، ففي مجال الصحة النباتية تتكفل مديرية حماية النباتات والمراقبة التقنية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بوضع وتنفيذ السياسة الوطنية للصحة النباتية والمراقبة التقنية، والسهر على الصحة النباتية للمحاصيل الزراعية داخل التراب الوطني، ومراقبتها عند التصدير في أماكن الإنتاج، التخزين، التعبئة والتغليف[2]، أما في مجال الصحة الحيوانية فتتكفل مديرة الصحة البيطرية بالسهر على مراقبة ومتابعة الحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني عند التصدير أو الاستيراد، القيام بعملية التصديق الصحي البيطري، وترقية عمليات تصدير الحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني بإتباع معايير وشروط الدول المستوردة.[3]

كما عملت الجزائر على اعتماد عدة مخابر للتحليل والمراقبة إنشاء عدة هيئات وطنية لمرافقة المصدرين للمنتجات الزراعية والغذائية واستصدار الشهادات الضرورية التي تضمن من خلالها مطابقة

[1] هشام بحري، اثر التدابير الصحية والصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، مارس 2024، ص 15.

[2] طبيب جمال، الوضع الصحي وتدابير الحجز الزراعي في الجزائر، ورشة عمل حول الحجز الزراعي وتدابير الصحة النباتية، الرباط، المغرب، 2013، ص 225.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 22 – 322، المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2022، المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية الجزائرية.

المنتجات المصدرة لمعايير الجودة والسلامة الصحية والامتثال للمتطلبات الدولية في مجال تجارة الأغذية، وتتمثل الهيئات الوطنية الفاعلة في مجال التصدير في:[1]

- الهيئة الجزائرية للاعتماد التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي في 05-466 المؤرخ في 06 سبتمبر 2005، ومن مهامها تقديم قرارات الاعتماد، واعتماد هيئات تقييم مطابقة الجودة، وتمثيل الجزائر دوليا وإقليميا.
- المعهد الوطني للتقييس الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فيفري 1998، ومن مهامه اعتماد العلامات التجارية ومراقبة استخدامها، تطبيق الاتفاقيات الدولية في مجال التقييس التي تكون الجزائر طرفا فيه.
- الديوان الوطني للقياسة القانونية الذي انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 86-250 المؤرخ في 30 سبتمبر 1986، ويهتم أساسا بالمسائل المرتبطة بنوعية السلع وسلامتها، وحماية صحة المستهلكين، إدارة مخابر الجودة وتشغيلها.

ومن الناحية التشريعية، قامت الجزائر باعتماد العديد من القوانين والتشريعات التنظيمية من اجل ضمان السلامة الصحية للمنتجات الزراعية، ويعد القانون رقم 87-17 المؤرخ في 1987/08/1 المتعلق بحماية الصحة النباتية المرجع الأساسي في مجال الصحة النباتية في الجزائر، حيث يهدف هذا القانون الى ضمان مراقبة الصحة النباتية، ومكافحة الآفات الزراعية ومراقبة مواد الصحة النباتية، إضافة إلى ذلك، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 93-286 الصادر في 1993/11/23 المتعلق بتنظيم مراقبة الصحة النباتية على الحدود.

أما في مجال التعاون الدولي، وبالرغم من عدم انضمام الجزائر إلى لمنظمة العالمية للتجارة وبقائها كعضو ملاحظ ضمن المنظمة، فقد سعت الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة بالصحة النباتية والحيوانية بما يضمن لها الإحاطة بتدابير الصحة والصحة النباتية واكتساب الخبرات في هذا المجال والأخذ بمعايير وتوصيات هذه المنظمات، حيث انضمت الجزائر إلى هيئة الدستور الغذائي التي تهدف إلى صياغة برنامج مشترك يحدد مواصفات الأغذية والاشتراطات الخاصة بها وإعداد النصوص المتصلة بها المعتمدة دوليا من اجل حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية[2]. كما انضمت الجزائر كعضو في الاتفاقية الدولية لحماية النباتات التي تهدف إلى حماية صحة النباتات من الآفات والأمراض

[1] أمينة يونسي، تصدير الخضر والفواكه في الجزائر: القيود والتحديات، مؤسسة فريدريش ايبارت، مكتب الجزائر،2021، ص 45.

[2] الدستور الغذائي، وزارة التجارة وترقية الصادرات، تم الاطلاع على الموقع:https://www.commerce.gev.dz-codex- بتاريخ: 2025/05/05، على الساعة: 15:45.

الضارة التي يمكنها الانتقال عبر التجارة الدولية، وتعد عضوا في المكتب الدولي للأوبئة للمنظمة الدولية لصحة الحيوان التي أنشأت في إطار اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة وهدفها إعداد المعايير الصحية للتجارة الدولية في الحيوانات والمنتجات الحيوانية وفق منظور علمي.

خلاصة الفصل:

الشراكة الأورو جزائرية هي اتفاقية تعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، تم تأسيسها سنة 1995 من خلال إعلان برشلونة هدفها هو تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين الطرفين، بهدف خلق منطقة مستقرة ومزدهرة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.وتهدف الشراكة إلى تقليل الحواجز التجارية وتحفيز التنمية الاقتصادية في هذه الدول كما تهدف الشراكة إلى تعزيز التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة الغير شرعية مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

كما تقوم الشراكة على مجموعة من القواعد على غرار قواعد المنشأ وهي عبارة عن مجموعة من المعايير التي على أساسها يتم تحديد منشأ السلع ،سواء كانت من الاتحاد الأوروبي أو من دول البحر الأبيض المتوسط كما أن هذه القواعد تلعب دورا مهما في تسهيل التبادل التجاري بين الجانبين من خلال تحديد مدى استفادة السلع من الامتيازات الجمركية فالشراكة تعمل على تحسين الإجراءات الجمركية مما يسهل عمليةتنقل السلع مما يعزز الشفافية والكفاءة في المعاملات الجمركية.

الشراكة الأورو جزائرية قائمة على مجموعة من المحاور أو الجوانب الرئيسية ومن أمثلة هذه الجوانب الجانب السياسي الاقتصادي،الاجتماعي والثقافي التنمية المستدامة وحماية البيئة مما يساهم في تحقيق منطقة أكثر استقرا وازدهارا.

عملت الشراكة الأورو جزائرية إلى وضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي يهدف إلى ضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة ويشمل ذلك تطوير نظام يعتمد على إصدار شهادات تحريرية توضح مدى مطابقة هذه المنتجات للمعايير المحلية والدولية،كما أن الاعتماد التحريري يساهم في تعزيز الثقة بين المنتجين والمستهلكين ويعزز القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية والدولية.

وضع الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية مجموعة من التدابير الصحية والصحة النباتية وهي مجموعة من الإجراءات الوقائية والتشريعات التي تهدف إلى منع انتشار الأمراض والآفات التي قد تضر بالنباتات والمحاصيل الزراعية.

الفصل الثاني

انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الصادرات الزراعية خلال الفترة من 2013 الى 2022 حالة القمح، البطاطا والزيتون

تمهيد:

بعد استعراض الملامح الأساسية للاتفاقية والقطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، يصبح من الممكن تحليل وتقييم الآثار المحتملة لتطبيق الاتفاقية على القطاع الزراعي، فهل يؤدي دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى زيادة حدة المشاكل والتحديات التي يواجهها؟ أم يؤدي دخول الاتفاقية إلى التخفيف والقضاء على المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري؟ وهل ستكون سمات هذا القطاع لتعظيم الاستفادة من اتفاقية المشاركة أم العكس هو الصحيح؟

وستتم الإجابة عن هذه التساؤلات في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للإنتاج الزراعي بالجزائر حالة القمح،البطاطا،الزيتون خلال الفترة 2013-2022

المبحث الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على صادرات القمح،البطاطا،الزيتون خلال الفترة 2013-2022.

المبحث الأول: مدخل عام للإنتاج الزراعي بالجزائر حالة القمح، البطاطا والزيتون خلال الفترة 2013-2022

يُعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل والتنمية الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية، ومن بين أهم المنتجات الزراعية التي تشكل محور الاهتمام والإنتاج في البلاد نذكر القمح، البطاطا، والزيتون، لما لها من أهمية استراتيجية سواء في الاستهلاك المحلي أو في الميزان التجاري الزراعي.

المطلب الأول: واقع انتاج القمح، البطاطا والزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013-2022

يُعد القمح، البطاطا، والزيتون من بين أهم المنتجات الزراعية الأساسية في الجزائر، نظراً لأهميتها في النظام الغذائي الوطني، ودورها في دعم الأمن الغذائي وتخفيف التبعية للأسواق الخارجية.

أولا: لمحة عن القمح في الجزائر

يعتبر القمح من المحاصيل الزراعية الذي يستوفي العديد من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين في العالم، حيث يعتبر من أساسيات الغذاء لدى الكثير من الشعوب ونخص بالذكر المجتمع الجزائري لهذا تولي الدولة اهتماما لتأمينه بشتى الطرق وهذا في ظل قصور الإنتاج المحلي على تغطية الطلب الاستهلاكي، وذلك بسبب السياسات المطبقة بالإضافة إلى الظروف الطبيعية كشح الأمطار حيث وجدت الجزائر وكباقي دول العالم المستهلكة لمادة القمح أما خيار الاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية منه، حيث كلف هذا لخزينة العمومية اموالا طائلة لسد العجز.[1]

1- أنواع القمح بالجزائر

تنتج الجزائر عدة أنواع من القمح، وتنقسم بشكل رئيسي إلى نوعين أساسيين[2] :

[1] بركان بن خيرة، انتاج القمح الصلب في الجزائر (المعوقات والحلول)، أستاذ مساعد، "أ" جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011، ص 31.

[2] سميحة ناصر خليف، أنواع القمح، تم الاطلاع على الموقع:www.Mawdoo3.comموقع موضوع، 2018/10/8.

أ. القمح الصلب(Blé dur) :

هو النوع الأكثر إنتاجا واستهلاكا في الجزائر، يستخدم في صناعة المعجنات، والمقرونة (المعكرونة) والكسكسي.

ب. القمح اللين (Blé tendre) :

هو النوع الذي يستخدم في صناعة الخبز والمعجنات الطرية، إنتاجه أقل من القمح الصلب وتستورد الجزائر كميات كبيرة منه، وتجدر الإشارة إن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية حاجياتها من القمح اللين بسبب محدودية الإنتاج الوطني وعدم كفاية الأراضي الصالحة للزراعة.

2- خصائص زراعة القمح بالجزائر:

إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب بصفة عامة وإنتاج القمح بصفة خاصة، هو انخفاض المردودية كما أن الإنتاج يعرف تذبذبا من سنة لأخرى نظرا لاعتماد زراعته على التغيرات المناخية، وبالتالي فان إنتاج ضعيف ولا يغطي من الاحتياجات المحلية إلى نسبة ثلث رغم اعتبار زراعة القمح في الجزائر من الزراعات الاستراتيجية وتتميز زراعة القمح في الجزائر بالخصائص التالية:[1]

- تتميز إنتاجية القمح بالضعف رغم تكثيف زراعته ورغم استقرار مساحته لمدة طويلة، مما يجعل إنتاجه دون المستوى المرغوب فيه، بحيث ظل متذبذبا بعقود من الزمن، نظرا لما عرفه قطاع الزراعة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة زمنية قصيرة.

اعتماد زراعة الحبوب الشتوية منها القمح بصورة أساسية على كمية الأمطار المتساقطة والتي تختلف كميتها من سنة لأخرى مما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة قمحا في بعض السنوات ونقصها في بعض السنوات الأخرى، وتسقط الأمطار في الجزائر خلال فصلي الخريف والشتاء، وعلى الجزء الشمالي الصغير مقارنة الجزء الجنوبي الكبير والذي كله صحراء ولا يسقط به المطر إلا نادرا وبالتالي فان عملية زرع القمح لا تتم باستغلال المياه الجوفية، كما نضيف بان هطول الأمطار في الجزائر غير منتظم وتختلف الكمية المتساقطة من سنة لأخرى وأحيانا من حقبة أخرى، وبالتالي فان إنتاج القمح في الجزائر يتعرض إلى الانخفاض نتيجة الجفاف الذي يصيب منطقة شمال إفريقيا في جراء هذه التقلبات في سقوط الأمطار مما يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة من القمح لتلبية الطلب المتزايد.

[1] سميحة ناصر خليف، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

- سوء توزيع وسائل الإنتاج الزراعية وقلتها وارتفاع أسعارها اثر بشكل كبيرعلى المدخول الزراعي للمزارعين، كما ان معظم الأراضي في الجزائر ما زالت توزع بشكل بدائي.
- ان زراعة القمح في الجزائر ما زالت تعتمد على البذور المحلية مما كان له انعكاسا سلبيا على المردودية.
- المزارع الصغيرة هي النظام السائد للاستغلال الزراعي في الجزائر مما حد من استخدام الآلات الزراعية، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية بالإضافة إلى التوزيع غير الرشيد للأراضي المستصلحة، والذي لم يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة وصلاحية الأراضي بسبب عد توفر الدراسات المائية والجيولوجية والطبوغرافية اللازمة للاختيار الرشيد للأراضي المزروعة.
- ضآلة رأس المال الخاص أو عدم وجوده في كثير من الأحيان لدى صغار المزارعين والذين عددهم كبير في الجزائر، يجعلهم غير قادرين على شراء الآلات الزراعية الحديثة، والمعدات والوسائل التي تخص الزراعة والتي تساعد في الإنتاج الزراعي عموما وإنتاج القح خصوصا نتيجة ارتفاع أسعار هذه الوسائل، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فان الإجراءات تلتجئ إليها المصارف الزراعية تجعل الكثير من المزارعين يجمعون عن الاقتراض وهذا ينعكس سلبا على رفع الإنتاج.
- نقص وسائل النقل والطرق الزراعية المتهرئة التي تتصف بها أكثرية القرى الزراعية في الجزائر أدت إلى تعطيل نقل المحاصيل الزراعية ومن بينها حبوب لقمح وبالتالي تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج.

كل هذه المميزات التي تتسم بها زراعة الحبوب عموما والقمح بالخصوص في الجزائر، هذا إذا ما أضفنا قلة المهارة ونقص المعرفة التي يتصف بها جل الفلاحين لاستخدام الوسائل الزراعية الحديثة، أيضا عدم قياس المرشدين الزراعيين بدورهم في الميدان مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية للقمح في الجزائر.[1]

ثانيا: لمحة عن البطاطا في الجزائر

تحتل محاصيل البطاطا مكانة هامة في المجال الزراعي نظرا لزيادة الطلب عليه نتيجة للزيادة المضطرة في عدد لسكن من جهة، والتغيرات التي حدثت في النمو الاستهلاكي الغذائي من جهة أخرى، تمتاز هذه المادة بالقيمة الغذائية العالية، اذ تحتوي على الفيتامينات الضرورية لبناء الجسم.[2]

[1] سميحة ناصر خليف، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] الجيلالي بوظريف، تحليل دور تغيرات منحنى انتاج البطاطا في الاقتصاد الجزائري باستخدام دالة "كوب دوقلاص" دراسة حالة مستغانم، ديسمبر 2021 ص 575.

خصائص إنتاج البطاطا:

- تعد البطاطا في الجزائر، أهم المزروعات حيث بلغت المساحات المخصصة لزراعتها خلال 2020، 180 ألف هكتار على المستوى الوطني ما يجعلها تنافس إنتاج الحبوب، لاسيما بعد ضم مناطق جديدة على غرار تقرت وتمنراست والجلفة، حيث يتوقع أن تعرف هذه الأرقام ارتفاعا وتزايدا كبيرا مساحة وإنتاجا، لا سيما مع دخول محيط سهول الولاية الجديدة المنيعة حيز الخدمة، وكذا ولاية عين صالح، فضلا عن محيطات إضافية في ولايات أخرى، ووصل إنتاج هذه المادة 5 مليون طن(50 مليون قنطار) وارتفع رقم الإنتاج بالضعف مقارنة بما كان علي الحال قبل عشر سنوات.
- بلغت المساحة المزروعة من البطاطا في الجزائر 180الف هكتار سنة 2021.
- البطاطا تزرع في 38 ولاية بعدما كانت في 8 ولايات فقط قبل 10 سنوات، حيث تعتبر ولاية الوادي في صدارة الإنتاج ب12 مليون قنطار، تليها مستغانم وعين الدفلى ب5 مليون قنطار لكل ولاية، ثم معسكر 2 مليون قنطار سنة 2021.

ثالثا: لمحة عن الزيتون في الجزائر

شجرة الزيتون أو الشجرة المباركة التي ورد ذكرها في لقران الكريم، تعود زراعتها لآلاف السنين وهي من الأشجار المنتشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص، ولان لهذه الشجرة قيمة اقتصادية بالنظر إلى قيمتها الغذائية والطبية، ولهذا أولت الدول المطلة على حوض البحر المتوسط على وجه الخصوص أهمية كبيرة لها، إدراكا منها لأهمية الاستثمار في هذا المجال بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، وتعتبر الجزائر كإحدى أهم الدول المنتجة لزيت الزيتون العضوي الذي يزداد الطلب عليه في الأسواق العالمية.[1]

1- خصائص إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بالجزائر:

- تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عالميا من حيث إنتاج الزيتون والسابعة من حيث إنتاج زيت الزيتون.
- يفوق إنتاج الجزائر من زيت الزيتون 100 مليون لتر سنويا.
- تمثل زراعة الزيتون 45 بالمائة من المساحات الإجمالية للأشجار المثمرة ما يجعلها تحتل المرتبة الأولى وطنيا من هذه المساحة وتتوزع قدرات الإنتاج عبر كامل التراب الوطني.[2]

[1] صورايا بوريدح، تقييم قطاع انتاج زيت الزيتون في الجزائر دراسة مقارنة مع القطاع المغربي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ماي 2021، ص 934.

[2] htpps://almasdar-dz.com

2- أنواع الزيتون بالجزائر:

في الجزائر تنتشر زراعة الزيتون وبشكل مكثف في المناطق الساحلية ذات الطابع الفلاحي، وتوجد بها حوالي 80 مليون شجرة تتباين من حيث الأصناف وأشهرها صنف "سقواز"، إضافة إلى أصناف أخرى مثل تفاحي، ازراج، شملالين ليملين العبانين زليتني وفركاني.[1]

المطلب الثاني: تطور إنتاج واستهلاك القمح البطاطا والزيتون

يعد القطاع الزراعي من أهم الركائز الاقتصادية التي تعتمد عليها العديد من الدول، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، ومن بين أهم المنتجات الزراعية التي تحظى باهتمام واسع في هذا الإطار :القمح، البطاطا، والزيتون نظراً لقيمتها الغذائية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، سنتناول في هذا المطلب لمحة عن تطور إنتاج واستهلاك كل من القمح، البطاطا، والزيتون.[2]

أولا: تطور إنتاج القمح، البطاطا والزيتون

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للحبوب خاصة منها القمح، و هي أحد أكبر البلدان المستوردة له من الخارج، حيث أن القمح الجزائري يعتبر من أجود المنتجات عالميا، فالقمح بنوعيه سواء الصلب أو اللين يعتبر الأهم ضمن محاصيل الحبوب، وتشتهر بأنها تنتج الكثير من الأنواع المختلفة للقمح، حيث توجد أنواع متعددة للقمح وهي: القمح البليوني، قمح الهذبة،قمح محمد البشير ،قمح الزنتاني وقمح بوسالم.

كما أولت الجزائر كذلك أهمية كبرى لزراعة زيت الزيتون، الذي يمتاز بجودة عالية ونوعية رفيعة يحمل مواصفات الغذاء الطبي والصحي، تفوق مواصفات زيت الزيتون الإسبانية، والإيطالية التي لها باع طويل في السوق العالمية، والجزائر أوفر حظا من غيرها من البلدان لاحتوائها على أراضي منخفضة قريبة من الخط الموازي، وهو ما يؤهلها لإنتاج أحسن نوعية زيت زيتون في العالم.

[1] صورايا بوريدح، مرجع سبق ذكره، ص 936.

[2] حاجي فطيمة، تحديات الغذاء الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية للقمح، مجلة اجهار، تركيا،2021، ص 6-7

أما محصول البطاطا فهو يعتبر أحد المحاصيل الهامة من الناحية الغذائية في العالم، حيث يشغل الترتيب الرابع بعد القمح والذرة والأرز، والترتيب الأول في إنتاج الطاقة،الثاني في إنتاج البروتينات بعد الصويا وتحتل البطاطا في الجزائر المركز الأول بين محاصيل الخضر المستهلكة والمستوردة.

1- تطور المساحة المزروعة: [1]

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، ولعل القمح ومركباته أكثرها أهمية، لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين، وتحتل المساحة المخصصة للحبوب حوالي 74 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة.

الجدول رقم (01): تطور المساحة الزراعية للقمح ، البطاطا، الزيتون في الجزائر من 2013-2022(الوحدة ألف هكتار)

السنوات	المساحة المزروعة من القمح	المساحة المزروعة من البطاطا	المساحة المزروعة من زيت الزيتون
2013	1727.24	162.71	350.45
2014	1651.31	156.18	348.20
2015	1814.72	153.81	383.45
2016	2062.18	156.19	406.57
2017	2118.39	148.72	432.96
2018	1948.41	149.86	431.01
2019	1974.99	157.86	431.63
2020	1848.08	149.47	444.03
2021	1368.70	136.86	446.24
2022	1821.70	130.40	464.34

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المساحة المخصصة للقمح قد سجلت انخفاضا للسنوات 2013 -2014، بينما عرفت المساحة ارتفاعا ابتداء من سنة 2015 إلى غاية سنة 2022 وهذا التحسن مرده الظروف المناخية الملائمة، وإلى الأثر الايجابي لتطبيق المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية[1]، فقد بلغت المساحة الزراعية للقمح خلال الفترة 2013 بحوالي **1727.24** ألف هكتار، في حين وصلت المساحة إلى **1821.70** ألف هكتار سنة 2022.

في الوقت نفسه نجد أن المساحة المخصصة لزراعة البطاطا ارتفعت بشكل كبير من خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019 في حين بدأت في الانخفاض سنة 2020 إلى أن وصلت 130.40ألف هكتار سنة 2022 وذلك راجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص البذور، وصعوبة توفير الأسمدة.

كما يتضح لنا التوسع الحاصل في المساحة المزروعة لإنتاج الزيتون، إذ ارتفعت ب 72.22 % خلال 10سنوات، وهذا تزامن مع زرع مساحة 220000 هكتار، المخطط لها في إطار مخطط التنمية الفلاحية الهادفة لترقية الأقاليم الريفية، والذي سمح برفع المساحات المخصصة لغرس أشجار الزيتون إلى **464.34** ألف هكتار سنة 2022، إضافة إلى توسع زراعة الزيتون في المناطق الصحراوية . كما يعتبر صنف "سقواز" المتميز بكبر ثمرته وغناه بالزيت الأكثر انتشارا في البلاد، وتلثي مساحة أشجار الزيتون توجد في ولايات وسط وشرق البلاد، وهي بجاية، تيزي وزو، البويرة جيجل، سطيف وميلة، وثلث المساحة المتبقية في الغرب و جنوب البلاد وهي ولايات غليزان ومستغانم ومعسكر وتلمسان وعين تموشنت، في الغرب،ووادي سوف وبشار والجلفة جنوب البلاد، ويوجه 88 % من الإنتاج للزيت المتبقي لزيت المائدة.

2- إنتاج القمح،البطاطا،الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013-2022:

لقد عرف معدل إنتاج القمح تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض من حيث الكمية، وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار، كما بلغ إنتاج الزيوت في الجزائر خلال السنوات الخمسة

[1] حميدي وهاب، النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الراهن وافاق التطور، 2021،تم الاطلاع على الموقع:
https://algeria.fes.de/ar/e/le-modele alimentaire-en-algerie

الأخيرة حوالي 700 ألف طن في المتوسط[1]، لتحتل الجزائر المرتبة الثامنة عالميا في إنتاج الزيتون بنوعيه الموجه للزيت أو المائدة، في حين ارتفع إنتاج البطاطا سنة 2019.

الجدول رقم (02): تطور إنتاج القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013-2022(الوحدة ألف طن)

السنوات	إنتاج القمح	إنتاج البطاطا	إنتاج الزيتون
2013	3299.05	4928.03	82.50
2014	2436.20	4673.52	57.2
2015	2656.73	4539.98	86.70
2016	2440.10	3789.21	99.50
2017	2436.50	4606.40	99.36
2018	3981.22	4653.30	101.40
2019	3876.88	5020.20	115.82
2020	3106.00	4659.48	126
2021	2168.39	4360.88	70
2022	3000.00	4299.82	95

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن كمية الإنتاج من القمح انخفضت بشكل كبير سنة 2017 حيث قدر بـ 2436.50 ألف طن مقارنة بسنة 2013، حيث وصل إلى3299.05 ألف طن، وذلك نتيجة الجفاف الذي عرفته البلاد خلال هذه السنة، كما عرفت سنوات 2014، 2015، 2017 انخفاض في الإنتاج مقارنة

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، صفحات مختلفة.

بسنة 2013، كذلك نجد أن الإنتاج ارتفع ابتداء من سنة 2018 إلى غاية 2019، ويتمثل السبب في تحسن الظروف المناخية، حيث بلغت متوسط تساقط الأمطار 508ملم سنة 2019 وإلى الأثر الايجابي في تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة،وتكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة .

كما يتبين لنا وجود تذبذب في حجم إنتاج الزيتون ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية، ورغم ذلك يبقى منحنى كميات الإنتاج في تزايد الى غاية 2020، و يرجع هذا التطور إلى الاستفادة من برامج دعم الفلاحة من طرف الدولة.

كذلك نجد ارتفاع في كميات إنتاج البطاطا حيث بعدما كانت كمية الإنتاج تقدر ب 4928.03 ألف طن خلال الفترة 2013، أصبحت تقدر ب 4299.82 ألف طن سنة 2022، وهذا راجع لارتفاع عدد السكان في الجزائر حيث وصل سنة 2022 بأكثر من 45.732 مليون نسمة.

3- تطور إنتاجية القمح،البطاطا،الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013-2022:

يمكن لمس تطور إنتاجية القمح والتي عرفت اختلالا وتذبذبا كبيرين من سنة لأخرى، وسنة 2017 بلغت الإنتاجية 1270كجم/هكتار، بينما سجلت سنة 2018 أعلى مستوى لها ببلوغها 2043.32 كجم/هكتار، والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، صفحات مختلفة.

الشكل رقم (02): تطور إنتاجية القمح، البطاطا،الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013-2022

الوحدة: ألف/هكتار

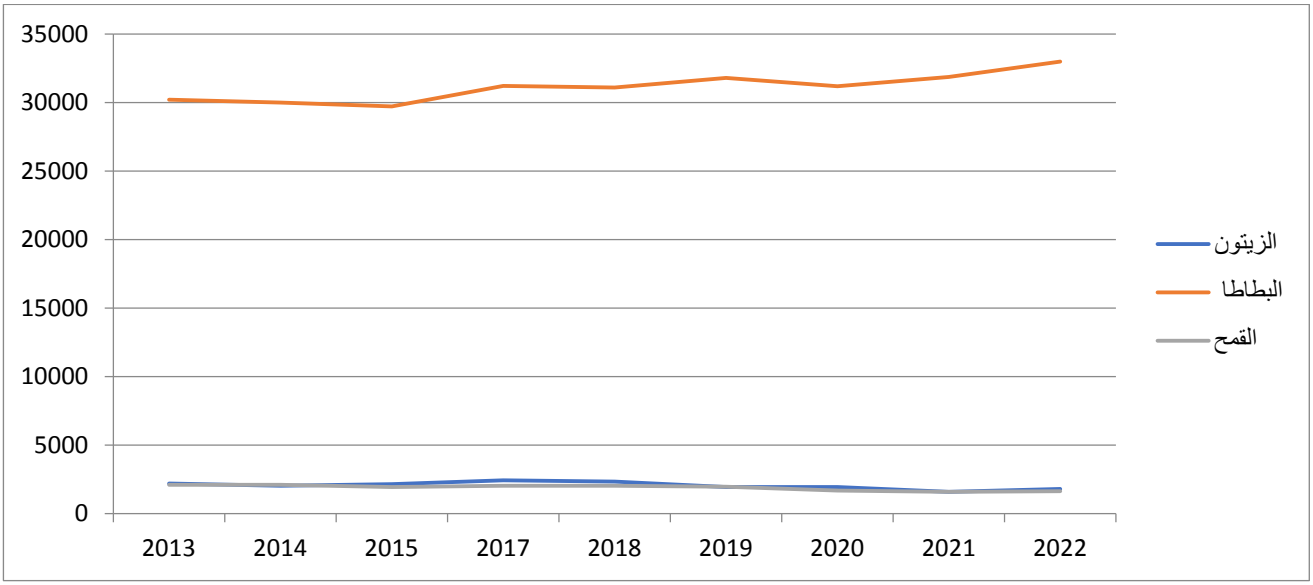

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن إنتاجية القمح تتصف بالتذبذب وبالميل أكثر نحو الانخفاض، إذ لم تسجل إنتاجية محصول القمح ارتفاعا مقبولا ومحسوسا، إلا في سنوات 2018-2022 بلغت على التوالي 2043.32 كجم في الهكتار، و1646.81 كجم في الهكتار، وتعتبر إنتاجية القمح في الجزائر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية، ويعود السبب الرئيسي في تدني إنتاجية القمح في الجزائر، إلى الانخفاض في كميات الأمطار والجفاف، بالإضافة إلى أن ما زاد في تدهور هذه القيمة، الاستعمال الغير سليم للأسمدة، فبالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بسبب عدم توفرها في الأسواق وارتفاع أسعارها، فإنها لا تستعمل وفق المعايير العلمية، وبالكمية والنوعية اللازمتين، الشيء الذي جعلها غير مفيدة في تحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية، خاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة حسب خصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية... .

وفيما يخص منتج البطاطا فإنتاجيته كانت في تزايد على مدى هذه الفترة حيث قدرت عام 2013 ب:30428 كلغ/هكتار استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2022 ب

32975.06كلغ/هكتار، وهذه القيمة عائدة لمستوى هطول الأمطار الكثيف خلال هذه السنة، وبالتالي ما أدى إلى تحصيل إنتاجية معتبرة من البطاطس في الجزائر.

وسجلت إنتاجية الزيتون تذبذبا حيث كانت إنتاجيته سنة 2013 حوالي 25000 كلغ/هكتار، لتخفض سنة 2015 إلى 2020 كلغ/قنطار للهكتار بمعدل انخفاض قدره 7.67 بالمائة، وتعاود الارتفاع إلى 1798.42كلغ/هكتار سنة 2022، وبالرغم من اتساع المساحة المزروعة في الجزائر، إلا أنه لم يواكبه زيادة في مردودية الهكتار من إنتاج زيت الزيتون التي لم تتعدى 2 طن، في حين تتراوح حسب المعايير الدولية الذي بين 6-2 طن للهكتار في الأراضي البور و7-2 طن للأراضي المسقية مع توفر الظروف الملائمة. ويرجع انخفاض مردودية المنتوج إلى الظروف المناخية، ما أثر على حجم ثمار الزيتون التي تم جنيه وبالتالي الكميات المنتجة، علما أن الزيتون يعتمد على الأمطار كمصدر رئيسي للري من جهة والطرق التقليدية في الجني بدل الآلات والمعدات من جهة ثانية، مما يؤثر على نوعية المنتوج، إذ يطغى الطابع التقليدي على المعاصر.

ثانيا: تطور استهلاك القمح،البطاطا،الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013-2022، ومعدل الاكتفاء الذاتي:

1- تطور استهلاك القمح،البطاطا،الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2013-2022:

تعد الجزائر واحدة من أكبر الدول استهلاكا للقمح في العالم، حيث يبلغ حجم الاستهلاك السنوي للقمح 10.8 ملايين طن، ولأن الإنتاج المحلي لا يستجيب لحجم الاستهلاك المحلي، تلجأ السلطات في كل مرة إلى الاستيراد.

أما من حيث استهلاك زيت الزيتون فقد حلت سوريا في المرتبة الثانية عربيا، إذ قدر استهلاكها الإجمالي عام 2018 ب 85.3 لتر، وجاءت الجزائر ثالثة باستهلاك ناهز 73 مليون و40 ألف لتر من زيت الزيتون.

كما يستهلك الفرد الجزائري مادة البطاطا بكمية تفوق معدل الاستهلاك العالمي العادي بثلاث مرات، حيث تقدر كمية الاستهلاك بأكثر من 111 كغ سنويا للفرد مقابل متوسط استهلاك عالمي قدره 31 كلغ. هذه الوضعية تصنف الجزائر من بين أكبر مستهلكي البطاطا على المستوى العالمي. وسمح الاستقرار المسجل

بخصوص هذا المنتوج بتشجيع الفلاحين على توسيع المساحات المزروعة التي انتقلت من 105.121 هكتار في 2009 إلى 148.692 هكتار في 2017.

كما عرف هذا المنتوج تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة ما سمح بتغطية السوق الوطنية، وكذا توفير كميات موجهة للتصدير حيث بلغت الكمية المصدرة 817طن في 2017 منها 500طن باتجاه قطر و249 طن نحو اسبانيا، والجدول التالي يوضح ذلك:[1]

الجدول رقم (03): الإنتاج الوطني من القمح،البطاطا،الزيتون والمتاح للاستهلاك منها خلال الفترة (2013-2022).

السنوات	إنتاج القمح	المتاح للاستهلاك	إنتاج البطاطا	المتاح للاستهلاك	إنتاج الزيت	المتاح للاستهلاك
2013	3038.40	8907.80	4336.33	3351.53	61.62	759.30
2014	2436.20	9853.20	4673.52	4796.41	57.20	1016.60
2015	2656.70	11158.50	4539.98	4692.46	86.70	1122.40
2016	1937.60	10159.90	4789.21	4747.30	99.50	1147.20
2017	2436.50	16370.30	4606.40	4733.70	99.36	977.80
2018	3981.20	22799.30	4653.30	5106.20	101.40	978.20
2019	3876.88	10019.67	5020.25	5105.85	110.76	1032.66
2020	3106.00	9770.78	4659.48	4619.78	720.63	720.54
2021	2168.39	10454.36	4360.88	4425.85	841.30	840.72
2022	3000.00	9869.25	4299.82	4406.75	954.52	954.17

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، صفحات مختلفة.

الشكل رقم (03): الانتاج الوطني من القمح،البطاطا،الزيتون والمتاح للاستهلاك منها (2013-2022)

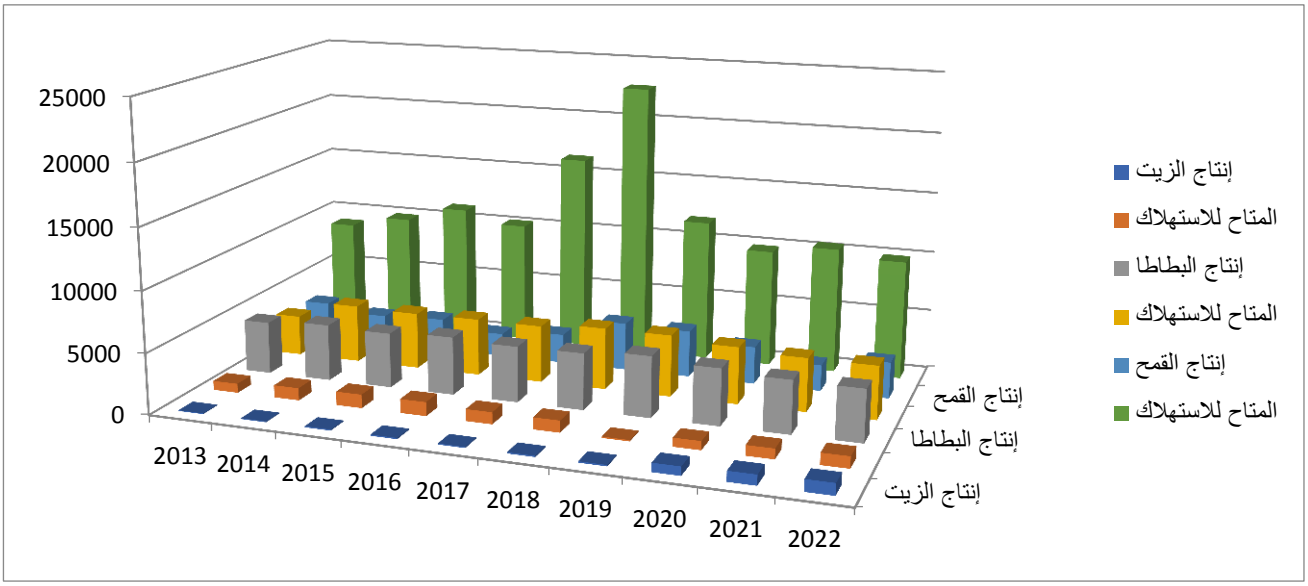

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الكميات المستهلكة من القمح في الجزائر بلغت 8907.8 ألف طن خلال الفترة من 2013، وارتفعت الكمية إلى 22799.3 ألف طن سنة 2018، وذلك راجع لزيادة عدد السكان الذي ارتفع من 36.6 مليون نسمة سنة 2003، ووصل إلى 44.51 مليون نسمة سنة 2022، غير أن كمية الاستهلاك تفوق بكثير الكمية المنتجة سنة 2018 والتي بلغت 3981.2 ألف طن مقابل استهلاك قدر بـ22799.3 ألف طن في نفس السنة، وعلى الرغم من أن هذا الجزء والذي يساهم في سد الفجوة، إلا أنها ما تزال مرتفعة جدا 61%.

2- معدل الاكتفاء الذاتي:

الجدول رقم (04): معدل الاكتفاء الذاتي من القمح،البطاطا،الزيتون خلال الفترة (2013-2022)

الكمية: ألف طن

	معدل الاكتفاء الذاتي القمح	معدل الاكتفاء الذاتي القمح	معدل الاكتفاء الذاتي القمح
2013	%34.11	%129.38	%8.12
2014	%24.72	ù97.44	%5.63
2015	%23.81	%96.75	%7.72
2016	%19.07	%100.88	%8.67
2017	%14.88	%61.97	%10.56
2018	%17.46	%91.13	%10.37
2019	%38.69	%98.32	%10.72
2020	%31.79	%100.86	%100.01
2021	%20.74	%98.53	%100.07
2022	%30.40	%97.57	%100.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

الشكل رقم (04): معدل الاكتفاء الذاتي من القمح،البطاطا،الزيتون (2013-2022)

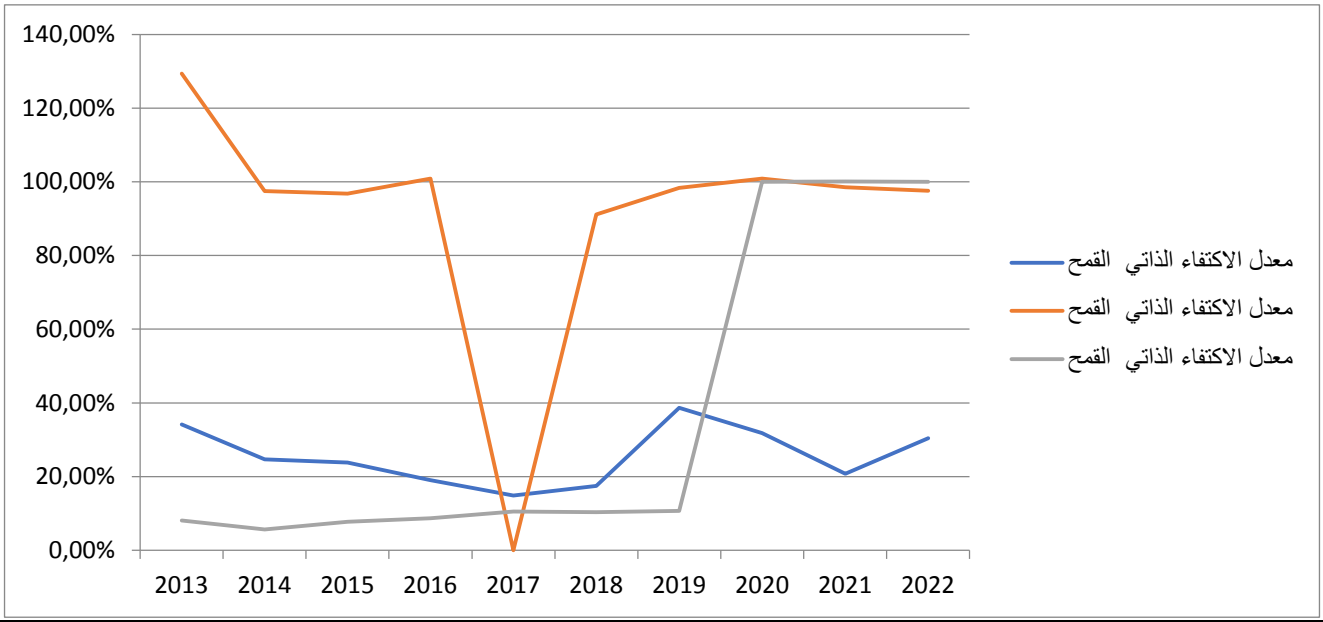

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

حسب الشكل أعلاه نجد أن الجزائر تعتمد بشكل كبير في استهلاك القمح على الاستيراد. كما نجد أن تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين غير النمط المعيشي منذ 1995، قد أجبر المستهلكين على القبول بهيمنة النمط الاستهلاكي الذي كان سائدا والذي مصدره الحبوب، (خبز،كسكسى،عجائن،الخ)، وهذا ما يبرر النسبة المرتفعة نسبيا في معدل نسبة الاستهلاك في مجال الحبوب.

في المقابل نجد أن الكميات المستهلكة من البطاطا بلغت 3351.53 ألف طن خلال الفترة من 2013، وارتفعت الكمية إلى 5106.2 ألف طن سنة 2018، حيث نجد أنه خلال فترة الدراسة استطاعت الجزائر أن تحقق الاكتفاء الذاتي في مادة البطاطا، وذلك راجع لملائمة الأراضي الجزائرية لزراعة البطاطا وهي الطينية الخفيفة، و الأراضي الصفراء المفككة، جيدة التهوية، حسنة الصرف، الخالية من الأملاح الضارة، بحيث تسمح هذه الأراضي بنمو الدرنات وزيادتها في الحجم بانتظام، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وارتفاع نسبة المحصول الصالح للغرض المنتج من أجله، كما تلجأ الجزائر إلى الاستيراد في بعض الأحيان، والسبب راجع لبعض ممارسات التجار لسياسة الاحتكار.

كما نجد أن كمية الاستهلاك من زيت الزيتون تفوق بكثير الكمية المنتجة إلى غاية 2018، وهذا ما جعل الجزائر تعتمد بشكل كبير في استهلاك الزيوت بشكل كامل على الاستيراد، إلا أنه في السنوات الممتدة من 2020 إلى 2022 أصبحت الجزائر تستهلك ما يتم إنتاجه أي أن الاستهلاك المحلي يتم تغطيته بالإنتاج الوطني.

المطلب الثالث: استراتيجيات الدولة الجزائرية في دعم منتجات القمح، البطاطا والزيتون واستراتيجيات دعم الاتحاد الأوروبي

أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة أهمية تطوير الإنتاج الزراعي كخيار استراتيجي لتقليل التبعية الغذائية وتعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية وتزايد الطلب الداخلي على المواد الأساسية، ومن هذا المنطلق، عملت الدولة الجزائرية على تبني مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الفلاحية الهادفة إلى دعم وتحفيز إنتاج محاصيل رئيسية على غرار القمح، البطاطا، والزيتون، باعتبارها من المنتجات التي تحتل مكانة مركزية في النظام الغذائي الجزائري.

أولا: استراتيجيات دعم الدولة الجزائرية للمنتجات(القمح، البطاطا والزيتون)

1- برنامج دعم إنتاج القمح:

بادرت الجهات المعنية بتطبيقها مجموعة من التدابير والإجراءات، ومنها ما يتعلق خصوصا بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المطبقة، والتي تخضع لدعم من الدولة، والجدير بالذكر أن الجزائر منذ بداية التسعينات، توجهت إلى إلغاء الدعم عن أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية، إلا أنها أبقت على تقديم الدعم لبعض السلع الاستراتيجية المستوردة، وأهمها مادة القمح، إذ يتم دعم أسعار القمح في مرحلتي الإنتاج أو الاستهلاك. إلى جانب القروض الزراعية الميسرة ودون فوائد، وتقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج من الأسمدة الفوسفاتية وغيرها لإنتاج القمح بمناطق إنتاج الحبوب بشمال وجنوب البلاد، كما يقدم الدعم أيضا ضمن برامج خدمات إتاحة مياه الري، وحاصدات المحاصيل،والأعلاف، وفي نفس السياق، تقرر منذ سنة 2003 رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق 200بالمائة بالنسبة لمختلف أنواع الحبوب، وموازاة مع ذلك تم توسيع المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية والصحراوية، والتي أعطت التجارب فيها نتائج

مشجعة، وان كانت مثل هذه المبادرة تحتاج إلى استمرارية ومزيد من الدعم التحفيزي.كما بادرت الجهات المعنية بالعمل على الرفع من المساحات المسقية، وذلك بإضافة قرابة 250.000 هكتار كأراضي جديدة مسقية، تدخل في إطار برنامج تثمين واستصلاح الأراضي، خاصة تلك الواقعة في مناطق السهول، والتي تكون قد وصلت حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليون هكتار. وفي الجانب التقني والفني، فإن الجهود تبذل لإيجاد أنواع جديدة من البذور ذات قابلية عالية على التكيف مع الظروف المناخية والتربة،مع توفيرها بالكميات الكافية كما يجري العمل على حث الفلاحين على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة، وكل هذه الإجراءات تستدعي الصرامة في التطبيق.[1]

2-برنامج دعم انتاج البطاطا:

دعم بناء البيوت النفقية المقاومة للحشرات والمخصصة لغرس البطاطا ب 30 بالمائة وبسقف 200000دج، وكذا دعم تجهيز مخابر للمراقبة الذاتية لصحة شتلات البطاطا بنسبة 30 بالمائة وبسقف 3500000دج، أما معدات توضيب شتلات البطاطا فكان الدعم 30 بالمائة، وبسقف 1500000دج، وقد قدم دعم للتخزين بالتبريد لشتلات البطاطا بقيمة 0.75دج/كغ لكل شهر وفي فترة أقصاها 6 أشهر، ومن أجل دعم إنتاج بذور البطاطا فقد قدم دعم حسب أصناف الشتلات الخاصة بإنتاج بذور البطاطا. أما بالنسبة لتنظيم التخزين بالتبريد لمنتوج البطاطا فكان الدعم بقيمة 1.8دج/كغ في الشهر للبطاطا الموضوعة في الشبكات،و1.8 دج/كغ في الشهر للبطاطا.[2]

3- برنامج دعم إنتاج الزيتون

أعطت الجزائر مكانة بارزة ضمن استراتيجيتها التنموية للقطاع الزراعي باعتبارها من دول حوض المتوسط ذات الطابع الزراعي وإيمانا منها بالدور الذي تحويه لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي على حد السواء، والجزائر تبنت منذ الاستقلال العديد من البرامج والسياسات الرامية لاحتواء القطاع الزراعي كجزء من مسار الإصلاح لدعم الاقتصاد الوطني بمختلف شعبه بشكل عام والزيتون بشكل خاص وصولا إلى بداية الألفية الثانية التي تزامنت مع المخطط الوطني للتنمية 2004/2000 والذي ركز ضمن استراتيجيته على زيادة فعالية القطاع الزراعي، والسياسة المستدامة للتنمية الريفية 2008/2004، ومن ثم سياسة التجديد الزراعي

[1] صورية بورديح، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة،2009/2008، ص146-148.

والريفي 2014/2009 والتي هدفت بالدرجة الأولى إلى تعزيز التأكيد على أهمية تحويل الزراعة إلى محرك أساسي للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز قدرات الإنتاج والزيادة في إنتاج المحاصيل بما فيها قطاع الزيتون الذي حضي بالأولوية.[1]

ثانيا: استراتيجيات دعم الاتحاد الأوربي للمجال الزراعة

المساعدات المباشرة من أهم عناصر السياسة الزراعية، نظرا لأنها تستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية السياسة الزراعية، حيث مثلت 42 بالمائة من نفقات عام 2018، ومن جهة أخرى لدورها الرئيسي في تدعيم دخل الفلاحين في الاتحاد، كانت المساعدات تقدم للفلاحين تحت ظل مخططين مختلفين، الأول "نظام المساعدات الوحيد" يخص دول الأعضاء القديمة، والثاني نظام مساعدات "المنطقة الوحيدة" الذي يخص دول الأعضاء المنضمين حديثا، بحيث يطبق النظام الأول بحسب قواعد النموذج التاريخي او النموذج الإقليمي أو تشكيلة منهما بما يعرف ب "النموذج الهجين" حيث في النموذج التاريخي يتلقى الفلاحون مساعدات ترتكز على الهكتارات المؤهلة لهذه المساعدات وتؤخذ الفترة 2002/2000 كمرجع، تحسب عليه قيمة هذه المساعدات، أما النموذج الإقليمي فيرتكز على قيمة موحدة من المساعدات داخل الإقليم، ومن أجل استلام هذه المدفوعات يجب على الفلاحين الالتزام بمتطلبات قانونية مثل لمحافظة على الأراضي في ظل شروط بيئية وزراعية.[2]

إن الهدف من قانون المساعدات لمباشرة هو "إيجاد دعم أفضل لبعض الأنشطة والمناطق والمستفيدين مثل توحيد مستوى الدعم بين الدول الأعضاء، لذا اقترحت المفوضية الأوربية تحديد نظام المساعدات إلى نموذج المعدل الثابت، حيث يستبدل نظام المساعدات الموحدة في EU-15 ونظام مساعدات المنطقة المبسطة في دول EU 12 بنظام واحد بمتوسط إقليمي أو وطني للهكتار، عرض مقترح هذا الإصلاح مجموعة من نظم مدفوعات كما يلي: [3]

- **مساعدات قاعدية:** وهي مدفوعات موحدة للهكتار على المستوى الوطني أو الإقليمي.
- **صغار المزارعين:** هناك زيادة ب 25 بالمائة لصغار المزارعين المبتدئين الأقل من 40 سنة لخمس سنوات الأولى، وهذا البرنامج سيمول بما يصل 2 بالمائة من الغلاف الوطني.

[1] صورية بوريدح، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

- **الدعم المرتبط:** أعادت المفوضية إدراج خيار الدعم المرتبط حتى تعين الآثار العكسية للمساعدات المباشرة، وكان قد الغي لمعظم المنتجات إلا أن المفوضية اعتزمت إعادة إدراج هذه المساعدات لصغار البقر والماعز والغنم، حيث تخصص للدول الأعضاء ما يصل الى05 حتى 10 بالمائة من الغلاف الوطني لهذا الدعم.
- **مخطط المزارع الصغيرة:** وضعت المفوضية هذا المخطط كبديل للمخطط السابق حيث يمكن للمزارعين الصغار، مزارعهم اقل من 3 هكتار أن يتسلموا مساعدات دفعة واحدة بدلا من المساعدات الأخرى، حيث يتم إعفاؤهم من معايير المحافظة على البيئة والإجراءات المشددة، وتخصص الدول الأعضاء ما يصل لى 10 بالمائة، من الغلاف الوطني لهذا المخطط.

المبحث الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على صادرات القمح، البطاطا والزيتون خلال الفترة2013-2022

برزت الشراكة الأورو-جزائرية كإطار استراتيجي لتعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودولة الجزائر، بهدف بناء فضاء مشترك قائم على الحوار، السلام، والتنمية المستدامة، من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية، السياسية والثقافية، تمثل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية إطارًا محوريًا أثّر بشكل مباشر على مسار التنمية الاقتصادية والتجارية في الجزائر، من خلال ما نتج عنها من فرص لتوسيع الأسواق وتنمية الاستثمارات، مقابل تحديات حقيقية مست قطاعات الإنتاج المحلي، وأثارت تساؤلات حول مدى تحقيق توازن المصالح بين الطرفين.

المطلب الأول: تحليل وتقييم أثر الشراكة الأورو جزائرية على صادرات القمح، البطاطا والزيتون خلال الفترة 2013-2022

رغم الطابع الطموح للشراكة، إلا أن تنفيذها على أرض الواقع أثار العديد من التساؤلات حول مدى التوازن في المصالح، وعدالة توزيع المكاسب، وفعالية الآليات المعتمدة إذ ظهرت تفاوتات واضحة بين دول الشمال والجنوب في مستويات الاستفادة والتكامل، ما يستدعي الوقوف عند هذا المسار بالتحليل والتقييم.

أولا: تطور صادرات القمح خلال الفترة 2013 إلى 2022

تعتبر الجزائر من أكبر دول العالم المستوردة للقمح اللين، حيث تستورد الكميات المطلوبة من نحو عشر دول، في مقدمتها فرنسا، التي تبلغ قيمة الاستيراد منها سنويا ملياري دولار، فضلا عن دول أوروبية أخرى منها ألمانيا، أوكرانيا بجانب الولايات المتحدة وكندا وروسيا والأرجنتين.

وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عالميا بعد مصر في استيراد القمح، وتبلغ نسبة الاستهلاك الفردي سنويا نحو 100 كلغ، وهو ضعف النسبة في الاتحاد الأوروبي وثلاثة أضعاف في باقي دول العالم، وتستقطب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ثلث مشتريات القمح غالبا، كما تستورد نسبة قليلة من البطاطا، عكس الزيتون حيث تستورد نسبة كبيرة منه لإنتاج زيت المائدة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): تطور صادرات القمح الجزائري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2013 – 2022

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صادرات القمح نحو الاتحاد الاوروبي	0	0.03	0.01	0	0.24	0.05	0.01	0.90	0.03	0.31

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

الشكل رقم (05): تطور صادرات القمح الجزائري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2013 – 2022

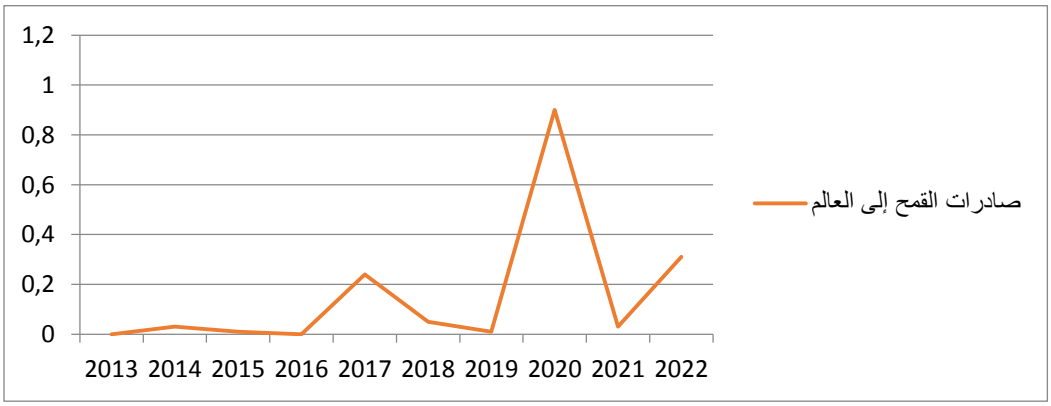

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

حسب الشكل أعلاه كمية الصادرات والإنتاج ضعيفة جدا، في حين نجد أن الكميات المستوردة من القمح كميات معتبرة، وخاصة في الفترة 2016 إلى 2022، وذلك نظرا لانخفاض الإنتاج في هاته الفترة بالإضافة إلى زيادة عدد السكان.

عموما يرجع انخفاض إنتاج القمح في الجزائر إلى المعوقات التالية:[1]

- **الأراضي الزراعية:**

تعاني الأراضي الزراعية عدة مشاكل أهمها تناقص المساحة الزراعية باستمرار، وأن مسألة استصلاح الأراضي الزراعية و حمايتها لم تؤدي الزيادة المرجوة و المقررة على العموم بسبب الاقتطاع المتزايد للأراضي الصالحة للزراعة ،خاصة منطقة شمال الجزائر.

إن مسألة نقصان المساحة الصالحة للزراعة لازال قائما بسبب التوسع الكبير في العمران سواء بجانب المدن الكبرى خاصة على الشريط الساحلي الذي يرتكز به أغلب سكان الجزائر وتتركز به أغلب النشاطات الاقتصادية،والذي به أحسن الأراضي من حيث الخصوبة،بجانب بقية المدن الأخرى والأراضي بسبب زيادة النمو الديموغرافي وأيضا نتيجة زيادة الطرق وتوسعها بين مختلف مناطق الوطن، هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب انجراف التربة والتعرية والتملح وزحف الرمال ...الخ

بالإضافة إلى ما يحدث من التلوث البيئي الذي أدى إلى فقدان كثير من الأراضي الصالحة للزراعة والذي هو في تزايد مستمر مما قد يؤدي إلى كارثة بيئية ما لم تفهم الهيئات المتخصصة بالمراقبة من جهة والمعالجة من جهة أخرى حتى تتم حماية هذه الأراضي.

إن مجهودات الجزائر في ميدان الحماية من الانجراف تصبح غير ذي جدوى ما لم يعد النظر في تقييم ظاهرة الانجراف وأخطارها تقييما علميا عن مضاعفة التشجير وصيانة القطاع ألغابي من الآفات والحرائق والرعي الجائر والقطع المتعمد للأشجار، فضلا عن القيام بالتخطيط الشامل لخلق تنمية متكاملة ومتوازنة لجميع مناطق التل ووضع استراتيجية بعيدة المدى تضمن وجود التوازن الطبيعي للوسط الطبيعي حتى يمكن في النهاية القضاء على أي ظاهرة طبيعية تهدد الاقتصاد الوطني في الوقت الذي يصارع فيه الإنسان من أجل الأمن الغذائي.

[1] بركان بن خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 42-46.

وينبغي الإشارة إلى أن الأرض بالمفهوم الاقتصادي قد تزيد مساحتها كما تنقص أيضا أن تتحسن أو تتدهور و تنتهي من حيث الخصوبة، ذلك أنها تتميز بالإيجاب و السلب تبعا لنوعية وطبيعة النشاط الإنساني الذي يستغل الأرض، قد يؤدي الاستغلال السيئ والجائر للأراضي واستنزافها من غير تعويض وتطبيق تقنيات خاطئة إلى إضعاف الخصوبة الطبيعية للأرض وإلى تدميرها أحيانا.

وبالإضافة إلى عامل زحف الصحراء الذي أصبح يشكل خطر كبيرا على الأراضي الزراعية، نضيف عائق أخر وهو زيادة تفتيت الأرض وزيادة الحيازات الزراعية مما يؤدي إلى ترك خدمة الأرض في أحيان كثيرة.

- **المياه:**

والواقع أن المياه تعد موردا نادرا في الجزائر، إذ يعتمد جزء كبير من السكان على المياه الجوفية والأمطار الموسمية، إلا أن التغيرات المناخية أدت إلى تقلص كميات الأمطار وزيادة عمليات التبخر مما أثر سلبا في مخزون المياه،[1] بالإضافة إلى عدم انتظام توزيعها بين المناطق المختلفة في الجزائر، حيث نلاحظ أن المناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح بين 800-12000مم خاصة على المناطق الشمالية الشرقية، أما في أقصى الجنوب فإن هذه النسبة لا تتجاوز 150مم في السنة، أما في المناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 250-450مم سنويا، وتؤثر كية الأمطار المتساقطة على مصادر المياه السطحية والجوفية على مخزون السدود.

إن التغيرات المناخية وفي حالة تحسينها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي كما وفي الحالة العكسية تؤدي إلى نقصانه.

وبالتالي فإن التوسع في المساحة المسقية لصالح الحبوب يؤدي إلى ارتفاع المردودية خاصة إذا ما عرفنا بأن معدل المردودية الهكتارية يساوي 8 قنطار في الهكتار، خاصة بالجهة الشمالية والتي يعتمد أغلبها على الزراعة البعلية والتي غالبا ما تعجز عن التحكم بالعوامل الإنتاجية، وهي تتصف بضعف وعدم استقرار المردود والإنتاج، كما تتصف بارتفاع نسبة أراضي البور وانخفاض طاقتها على تشغيل العمالة وعلى الاستفادة من المدخلات الحديثة (الأسمدة الكيماوية والتكنولوجية الزراعية الحديثة مثلا) خاصة في المناطق ذات المعدلات الطرية الهامشية (250-350مم).

[1] صلاح بوقرورة، انتصار سليماني، انتاج القمح في الجزائر كمدخل استراتيجي لتحقيق الامن الغذائي في ظل الازمات الاقتصادية والصراعات الدولية،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 2025، ص 272

إن زراعة الحبوب بالجنوب والتي أغلبها مسقي من حيث النتائج المسجلة مشجعة باعتبارها مكنت من إنتاجية تتعدى أحيانا 45 قنطار في الهكتار وهذا يفوق بكثير المناطق الشمالية.

- **مستلزمات الإنتاج:**

من التحديات الهامة التي تواجهها الزراعة بالجزائر، الاعتماد على التقنيات التقليدية، حيث لا تزال العديد من الممارسات الزراعية في الجزائر تعتمد على أساليب قديمة مما يؤثر سلبا على الإنتاجية والجودة.[1]

يعاني الإنتاج الزراعي عموما و إنتاج القمح خصوصا نقص في كمية الأسمدة الكيمائية والمبيدات والبذور الجيدة و الآلات الزراعية خصوصا الجرارات، والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على إنتاج القمح.

✓ **العتاد الفلاحي:**

لقد بذلت الجزائر مجهودا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة في تزويد الفلاحين بالجرارات والحاصدات إلا أن ذلك غير كاف.

لقد وصل عدد الجرارات في الجزائر إلى 132225 جرارا هذا مع حساب الجرارات القديمة أيضا فإن عدد الحاصدات قد زاد بحيث وصل إلى 11365 في سنة 2010.

إن مزايا المكننة الزراعية تمكن في زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الإنتاجية التي تظهر من خلال ارتفاع المردودية الهكتارية وأيضا تخفيض التكاليف الإنتاجية الزراعية حيث أنه بزيادة عدد الوحدات المنتجة من السلع الزراعية كالحبوب مثلا نقل تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة و هذا مهم جدا بالنسبة للفلاح الذي يريد إيرادات أعلى.

✓ **البذور المحسنة:**

إن الجزائر بسعيها إلى رفع الإنتاج الزراعي يتطلب اختيار وإنتاج البذور الملائمة للمناخ والتربة خاصة ما يتعلق ببذور القمح.

إن مسألة استعمال البذور المحسنة لازالت بعيدة المنال في الجزائر رغم ما تم إنجازه خاصة في ميدان الحبوب، ولازال الفلاح الجزائري يعتمد في حصوله على البذور على ماتجود به الأسواق، على الرغم من أن جزء كبير من الفلاحين يفضلون اختيار البذور وإنتاجها بأنفسهم عوض استيرادها وذلك لارتفاع أسعارها، ولازال

[1] صلاح بوقرورة، مرجع سبق ذكره، ص 273.

الفلاح الجزائري يستعمل البذور التقليدية خاصة حبوب القمح الصلب "بيدي17" وادي الزناتي، ومحمد البشير الساحل، وسبب لجوء الفلاحين إلى هذا الخيار هو الأمية وعدم وجود مرشدين.

إن استعمال البذور المحسنة تتطلب مجهودا كبيرا من قبل القائمين على تنمية زراعة الحبوب خصوصا القمح حتى نستطيع من رفع المردودية.[1]

✓ **الأسمدة:**

رغم أهمية هذا العنصر ومدى تأثيره على إنتاج حبوب القمح إلا أن استخدامه لازال ضعيف ويرجع ذلك إلى خوصصة القطاع العام ومن ثم تحرير الأسعار مما يصعب في الحصول على الكميات المناسبة والمرغوبة بالإضافة إلى التأخر في وصول هذه الكمية في الوقت اللازم لاستعمالها في الوقت المناسب ومنه الحصول على الإيراد المناسب، كما يمكن بالإضافة بأن استعمال الأسمدة في الزراعة الجزائرية ونتيجة لغياب الإرشاد والتوجيه لا تستعمل بالشكل المطلوب.

كما نضيف إلى معوقات السالفة الذكر معوقات تتعلق بغياب المرشدين وأيضا بفائض قوة العمل ونقص الخبرة في ميدان الزراعة.

غير أنه في السنوات الأخيرة، شهد إنتاج الجزائر من القمح تطورا ملحوظا بفضل الجهود المبذولة لدعم القطاع الزراعي(حتى اتهمت الجزائر بتزوير بعض المشاهد والصور). في عام 2023، بلغ إنتاج الجزائر من القمح 4.2 مليون طن وهذا كافي لتغطية 95 بالمائة من حاجة البلاد، ما يعكس زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة، هذه الزيادة جاءت نتيجة لعوامل عديدة منها:

- **تحسين تقنيات الزراعة:** مثل الزراعة الدقيقة التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا لتحسين الإنتاج وتقليل التلف.
- **إدارة الموارد المائية:** من خلال تحسين أنظمة الري وتقليل هدر المياه.
- **تدوير المخلفات الزراعية:** لاستخدامها كسماد عضوي لتحين خصوبة التربة.
- **تحسن جودة البذور:** تسعى الجزائر لاستخدام بذور محسنة عالية الإنتاجية والمقاومة للإمراض والآفات.

[1] بركان بن خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 42-46.

- **توسيع المساحات المزروعة(الزراعة الصحراوية والزراعة العمودية):** انطلاقا من كون الجزائر تمتلك مساحات شاسعة صحراوية، فقد قامت مؤخرا باستغلال هاته المساحات، حيث تعتبر الزراعة العمودية من الأساليب التي توفر منتجات ذات جودة عالية، كما تتميز استخدام كميات اقل من المياه والسماد والمكملات الغذائية وبدون مبيدات مع تعزيز الإنتاجية.

كما تجدر الإشارة أن صادرات القمح من الاتحاد الأوربي نحو الجزائر قد تراجعت بشكل ملحوظ لتقدر بنسبة 30 بالمائة سنة 2023 مقارنة بسنة 2024، بسبب المنافسة القوية التي تقودها روسيا. أعلنت وكالة الزراعة الفرنسية" فرانس اغري مير"، توقعاتها لصادرات القمح اللين الفرنسي لسنة 2025/2024، لتتوقع تسجيل انخفاض بنسبة 62 بالمائة مقارنة بالعام الماضي، بعد تراجع المبيعات إلى الجزائر، وشدد وزير الفلاحة والتنمية الريفية "يوسف شرفة"، في وقت سابق، على أن 2025 لابد أن تكون أخر سنة تستورد فيها الجزائر القمح الصلب.

الجدول رقم (06): تطور صادرات البطاطا الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2013 – 2022

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صادرات البطاطا نحو الاتحاد الأوروبي	0.26	0.64	0.03	2.62	0.82	0.82	4.55	2.15	0.43	1.63

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

ثانيا: تطور صادرات البطاطا من 2013 الى 2022

الشكل رقم (06): تطور صادرات البطاطا الجزائري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2013 – 2022

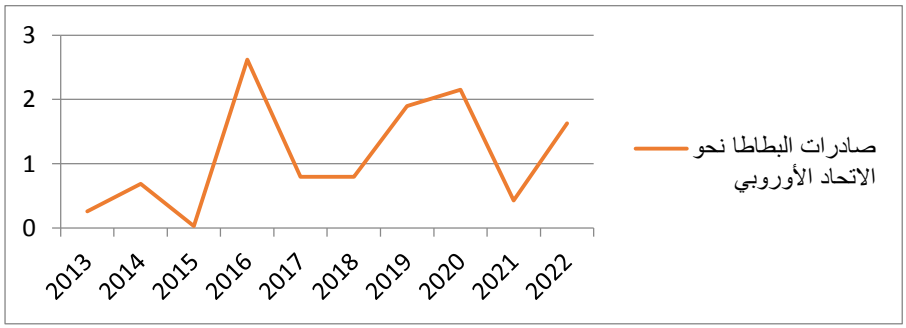

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

حسب الشكل أعلاه، الكميات المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي قليلة جدا، وذلك راجع لتغطية الإنتاج الجزائري للسوق المحلي، هذا من جهة كذلك نجد أن الاتحاد يضغط على المصدرين من الدول العربية لإرغامهم على تحقيق معايير صحية عالية وصعبة جدا، تجعلهم يضحون بالمزايا التي تتيحها اتفاقية الشراكة. ومن أسباب المعايير الصحية استعمال الجزائر المفرط للمبيدات حيث بلغت حوالي 6الاف إلى 10الاف طن من المبيدات سنويا مما يجعل الجزائر ضمن الدول الأكثر استعمالا للمبيدات، لذا تتعرض الجزائر لمشاكل تصديرية سببها ارتفاع نسبة المبيدات في المنتجات، كشف رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين علي باي ناصري، عن منع دخول البطاطا وعدد من المنتجات الزراعية الجزائرية إلى كل من فرنسا، كندا وروسيا، بسبب عدم مطابقتها للمعايير، واحتوائها على مواد كيماوية وكذا انتشار الدود. حيث أعادت روسيا البطاطا المصدرة بسبب احتوائها على كمية عالية من مبيدات البسيتيسيد والذي يسبب تسمم مباشر عند استنشاقه أو ملامسة الجلد أو تناوله. في حين فضلت فرنسا حرق كميات من البطاطا الجزائرية بدل إعادتها للجزائر، وهذا بحجة أنها بطاطا فاسدة نتيجة احتوائها على نسبة عالية من الكيماويات.[1]

ثالثا: تطور صادرات الزيتون من 2013 إلى 2022

الجدول رقم (07): تطور صادرات الزيتون الجزائري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2013 – 2022

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صادرات الزيتون نحو الاتحاد الأوروبي	0.04	0.03	00	0.05	0.06	0.08	0.07	0.23	0.67	0.37

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

[1] شهيرة منازل، فريدة لرقط، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة، 2022، ص49.

الشكل رقم (07): تطور صادرات الزيتون الجزائري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2013 – 2022

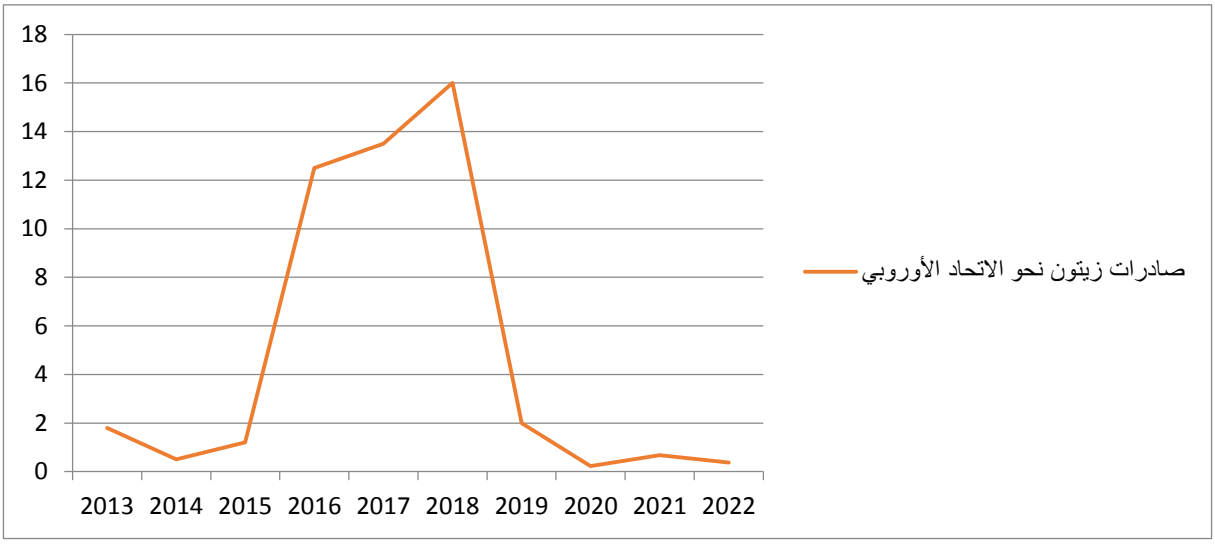

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

حسب الشكل نجد أن نسبة الصادرات مقارنة بالإنتاج ضعيفة جدا، بالرغم من أن المنتوج الجزائري يحضى بالقبول في الأسواق الدولية، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ارتفاع تكلفته مقارنة بمنتجات الدول المنافسة مثل إيطاليا وإسبانيا مع عدم وجود برامج تدعم وترافق المصدرين مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يتبع ما يعرف بنظام الاعتماد الأوروبي، الذي يحدد من خلالها سمات زيت الزيتون المستورد وخصائصه ونسبة حموضته، إضافة إلى إتباع هذه الهيئة لسياسة حمائية من خلال الدعم المقدم للدول الرائدة في هذا القطاع مثل إسبانيا وإيطاليا، وذلك راجع لما يلي:

- عدم الاهتمام بتقليم وتخصيب الأشجار عن طريق استخدام الأسمدة الضرورية لتسريع عملية تطوير البراعم الفتية.
- عدم التحكم في عملية العصر والتخزين التي تنقص من قيمة ونوعية الزيتون حيث أن اغلب الفلاحين يستعملون أكياس بلاستيكية ولمدة تخزين تزيد عن الشهر، وهو ما يؤثر سلبا على نوعية المردود ويرفع معدل الحموضة بشكل كبير.
- يغلب على المعاصر الطابع التقليدي، مع قلتها أيضا وهذا ما يؤخر عملية العصر مما يؤثر على جودة المنتوج بشكل مباشر.

- الاعتماد عل الحقول و البستانيين الأسرية و الزراعات الحقلية البسيطة، باستثناء الزراعات الكثيفة التي ظهرت ببعض الولايات الجنوبية كواد سوف والتي تعتمد على التقنيات الحديثة وهي مصنفة كمزارع كبرى.
- ترتكز أشجار الزيتون بالمناطق الجبلية مما يجعل الاعتماد على العنصر البشري في عملية الجني.
- غياب مخابر متخصصة في تحاليل زيت الزيتون في الجزائر، حيث يضطر المنتجين الذين يزيدون معرفة القيمة الغذائية لمنتوجهم من أجل تسويقه، الذهاب إلى تونس لإجراء التحاليل الفيزيو-كيميائية والميكروبيولوجية وإظهار مستوى الحموضة ومدى استجابة أنواع الزيوت إلى المقاييس التي يشترطها المجلس الدولي للزيتون وما ينجر عن ذلك من أتعاب إضافية وإهدار للوقت. [1]

فرغم امتلاك الجزائر لزيت الزيتون ذو النوعية الرفيعة، إلا انه لا يزال يعاني العديد من العراقيل التي ساهمت في كمية الإنتاج، إذا ما قورنت مع المغرب التي تمتلك مزارع كبرى تعتمد على التكنولوجيا، بالموازاة كان هناك توسع مستمر في مساحات جديدة لزراعة الزيتون خاصة عبر خطة المغرب الأخضر.

كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في إنتاج الزيتون حيث بلغ سنة 2023 حوالي 349 ألف قنطار، منها 323.260 قنطار من الزيتون الموجه للمعاصر، حيث أكد رئيس اللجنة الوطنية للزيت والزيتون "ارزقي توردت" أن إنتاج زيت الزيتون عادة يصل إلى 130 ألف طن، ولكنه سيشهد زيادة مع توسع مساحات غرس أشجار الزيتون بالهكتارات في الشمال، وانتشار مستثمرات زراعية في الولايات الصحراوية، وخاصة في المناطق شبه صحراوية كالجلفة، المسيلة، والأغواط.

ورغم زيادة الإنتاج إلا أنه يغطي الاستهلاك المحلي فقط لذا نجد أن نسبة الصادرات قليلة، وأيضا نجد ان نسبة الواردات انخفضت في السنوات الأخيرة وذلك لتغطيته الاستهلاك المحلي، ولا حاجة للجزائر للاستيراد مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت فيها الجزائر لا تحقق الاكتفاء الذاتي.

من خلال تحليلنا السابق نجد أن رغم ماهو منصوص عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة على أنها معايير ولوائح تقنية لا تشكل قيود مخفية مفروضة على التجار، ومع ذلك فان الصادرات الغذائية والزراعية من الدول العربية والجزائر إلى الاتحاد

[1] حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص14.

الأوربي تعطي مثالا مهما يشير إلى التأثير التقييدي والمبالغ فيه للمعايير[1] المختلفة والحواجز التقنية على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يشترط الاتحاد الأوربي ضرورة تطبيق لوائح صحة النبات على المنتجات الزراعية الطازجة من اجل دخولها إلى الأسواق الأوربية مما يستدعي خضوعها للفحص على ثلاث مستويات: الفحص عن طريق الأجهزة المختصة بفحص الأطعمة في بلد المنشأ لضمان خلوها من الآفات والأمراض والمبيدات ومتبقياتها ، تخضع نفس المنتجات للفحص مرة أخرى عند وصولها للاتحاد الأوربي للتأكد من مطابقتها للشروط السالفة الذكر، بالإضافة إلى ذلك تخضع للفحص للمرة الثالثة على مستوى البلد المستورد العضو في الاتحاد الأوربي لان لكل دول من دول الاتحاد الأوربي الحق في وضع الشروط الفنية والصحية التي تراها مناسبة لاقتصادها المحلين مما يخضع الصادرات الزراعية للدول العربية والجزائر لمعايير مزدوجة وهذا يعطي بدوره ميزة إضافية للمنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد الأوربي على منافستها للدول العربية لكون الأولى تتنقل بين كافة دول الاتحاد الأوربي من غير رقابة إلا في بعض الحالات، في حين تخضع المنتجات الزراعية للدول العربية للفحص والمراقبة عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوربية إلى أخرى.

ويتم التطبيق المباشر لمعظم قواعد الصحة الخاصة بالاتحاد الأوروبي على الشركات الأجنبية المصدرة للمنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوربي، في حين إذا ما تمت عملية التصدير عن طريق مستوردين أوربيين محليين يكون هو المسؤول على مطابقة السلعة لشروط السلامة والصحة والبيئة، مما يدفع بهم إلى الضغط على المصدرين من الدول العربية والجزائر لإرغامهم على تحقيق معايير قياسية صحية عالية وفي غالبية الأحيان يطلبون ضمانات قانونية ملزمة هذا من جهة[2]، من جهة أخرى غياب هياكل التحليل وإصدار الشهادات وعدم وجود فروع منظمة وتكوين الإنتاج نفسه في الدول العربية، وعلى اعتبار شركات الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية في هذه الأخيرة ذات حجم صغير مما يجعلها تواجه تكاليف كبيرة لإعداد المعايير، وإصدار الشهادات والتدقيق الذي ليس من الممكن دائما التعامل معه،الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد صغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق الزراعية الأوربية.

كما انه قد توضع المعايير الصحية والصحة والنباتية بطريقة تحكمية مبالغ فيها مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدني من المحلية، إذ أحيانا يكون بإمكان المنتجين المحليين ممارسة نفوذهم

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، "التقدم المحرز في مفاوضات دولة الدوحة الخاصة بالزراعة والاثار المتوقعة على النفاذ إلى الاسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية)، الأمم المتحدة، نيويورك،2005،ص50-51.

[2] المرجع نفسه، ص51.

وضغوطهم على وضع وتطبيق معاير يعجز المنافسون الأجانب من وضعها وكما يعاب على الكثير من هذه المعايير افتقارها إلى الشفافية وضعف استنادها إلى الجانب العلمي في كثير من الأحيان، ولذا في هذه الحالة تعد مجرد عقبة أمام التجارة الخارجية، خاصة بالنسبة لصادرات الدول العربية، فالصادرات الزراعية لمعظم الدول العربية إلى أسواق الاتحاد الأوربي لازالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوربي الزراعية، فالإمدادات الزراعية للدول العربية نحو أوربا كان 0.6 بالمائة من المغرب و 0.1 بالمائة من تونس و0.4 بالمائة من مصر مما يعكس انحياز الاتحاد الأوربي لهذه الدول الثلاث، حيث تعتبر تونس والمغرب منافسا للجزائر في أسواق الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع للتشابه في التركيب السلعي لصادرات هذه الدول نحو الاتحاد الأوربي والتشابه الموجود في هيكل الإنتاج الزراعي لهذه الدول وربما بالميزة النسبية لإنتاج نفس المنتجات الزراعية.مع أفضليتهم بسبب الكفاءة في القطاع الزراعي لهذه البلدان كنتيجة لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2005 لم تكن الدبلوماسية الجزائرية بقاعتها مرتاحة للعشر سنوات التي مضت، وكانت ترى أن الفرص التي جنتها منها لم تكن بالمستوى المطلوب، وان الخسائر كانت أكبر، لذا كان من الضروري أن تبدي الدبلوماسية الجزائرية رأيها، ومن ثم المطالبة وبشكل صريح ضرورة إعادة تقييم هذه الشراكة، وأمام إصرارها وافقت المفوضية الأوربية من جانبها على إعادة التقييم.

لقد واجهت الدبلوماسية الجزائرية انتقادات بشأن الشراكة، وكانت وجهة نظرها بحسب أحد الدبلوماسيين أن الشراكة تحقق مصلحة الجانب الأوروبي على حساب المصلحة الجزائرية، ويؤمل من محادثات إعادة التقييم الانتقال إلى مرحلة جديدة تعود بفائدة أكبر على الطرفين، وتصحيح الاختلالات والمسارات التي لم يجر تطبيقها بشكل صحيح، وتسوية المشاكل وإقامة شراكة عادلة.

المطلب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه الصادرات الزراعية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تعني الحواجز غير الجمركية جميع التدابير الأخرى من غير التعريفات الجمركية التي تشوه التجارة والتي تضم قواعد المنشأ، معايير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.

أولا: المشاكل التي تواجه الصادرات الزراعية الجزائرية

1- المشاكل على المستوى الجزئي:

وتتمثل أهم هذه المشاكل فيما يلي:[1]

- غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.
- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية، والذي تراجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة.
- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة، ومعروفة من قبل كلا لمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- عدم توافر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للتصدير، وكذلك ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير.
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث أن هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي ترتكز على جانب التصدير.

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

وتتمثل فيما يلي:[2]

- انعدام الخبرة لدى المصدرين والذي تحول دون توقعاتهم لدى المصدرين في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، وتجلى هذا من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني وتأثيراته السلبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين، وميلهم لممارسة الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح، والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

[1] زير ريان، أثر ترقية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر،تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر،2015،ص136-139.

[2] صديق باقرة عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات الغير نفطية، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، مديرية احصاءات التجارة، العراق،2001، ص04

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية، والذي يفترض أنه جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتشابك الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، وكذا غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة، النوعية و النظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها من حيث الكمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة والتضخم.

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

هناك مجموعة من المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي، نذكرها فيما يلي:[1]

- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية.
- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المعنية بترقية الصادرات غير النفطية.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يقدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.
- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالي، ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة.
- صعوبة التطبيق العلمي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية ترقية وتشجيع الصادرات، إضافة إلى عوامل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير.

ثانيا: التحديات التي تواجه الصادرات الزراعية الجزائرية

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من اجل ترقية صادرتها الزراعية، إلا أن العديد من التحديات ما زالت تحد من انسياب المنتجات الزراعية نحو الأسواق الخارجية ويحد من إمكانية تنمية التجارة

[1] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر،1970-2006، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص123.

الزراعية العربية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي[1]:

- على الرغم من التباين الكبير في الموارد الزراعية الجزائرية، إلا أن التباين في الإنتاج الزراعي محدود بدرجة كبيرة، حيث أن مواردها لا تؤهلها بمقاييس الميزة النسبية من إنتاج منتجات معينة وعلى الرغم من ذلك تنتج هذه المنتجات بدلا من استيرادها من دولة عربية أخرى أو من خارج الدول العربية، وتلجأ لحماية إنتاجها هذا بكافة إجراءات الحماية الممكنة وتلجأ لكافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية.[2]
- يعتبر ضعف قاعدة الإنتاج وضيق السوق وأحادية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج وتجانسها في الجزائر من المحددات الرئيسية والمتسببة في ضعف صادراتها الزراعية للأسواق الأوربية.
- من أهم تحديات الصادرات الزراعية الجزائرية للأسواق الأوربية، هو تخلف الهياكل التسويقية، حيث أن برامج التنمية لم تهتم بتحديث وتطوير المؤسسات التسويقية، وباستثناء عدد محدود من الدول وبدرجات مختلفة، فإن أنظمة التسويق وهياكلها المتخلفة، تعد أحد أسباب ضيق الطاقات التصديرية، وعجز المنتجات الزراعية الجزائرية عن المنافسة في الأسواق الأوروبية، ويتضح تخلف الهياكل التسويقية في بدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملاءمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة وكفاءة التعبئة وطرق الحفظ والتبريد ونقص وعدم كفاءة الوكالات المحلية وقصور علاقاتها بالوكالات العالمية، وضعف تدفق وتوافر المعلومات التسويقية، وبدائية وضعف أساليب الدعاية والإعلان وغيرها من العوامل الهامة التي تؤثر في تسويق المنتجات الزراعية.
- إن تعقد وتعدد قواعد المنشأ تشكل عبئا على المنتجين ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوربي، في وقت يواجه فيه المنتج الجزائري العديد من الأعباء الضريبية والجمركية، كما تواجه المنتجات الصناعية العديد من التحديات هذا قد يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الأوربية، وهو ما يدفع بالمنتجين في الكثير من الأحيان إلى التضحية بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية عند النفاذ إلى الأسواق الأوربية، حيث أن العديد من المنتجين الجزائريين ينتجون للسوق المحلي دون الاهتمام بالتصدير(يعتبر هذا من المشاكل التي تعاني منها الصناعة، والزراعة).[3]

[1] محمد حمشاوي،الأخضر بن عمر، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية الى الأسواق الخارجية،2015،ص 96-97

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي، الخرطوم، ديسمبر، 2002، ص67.

[3] محمد حمشاوي، الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

- الجدير بالذكر، إن حركة تدفق رؤوس الأموال تنشط عندما يتوفر المناخ السياسي والاقتصادي الملائم، والمتتبع للعلاقات السياسية خلال العقدين الماضيين يلاحظ تعرضها لهزات متواصلة وعميقة في كثير من الأحيان، خاصة إذا أضفنا إلى ما سبق الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في عقد التسعينات، ولا تزال تبعاتها تتجلى من حين لآخر، وقد انعكست تلك التطورات دائما على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كما أدت إلى هروب البعض من رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، والعزوف عن إقامة استثمارات في جو غير مستقر.[1]
- تتضمن متطلبات التصدير إلى السوق الأوربية مجموعة من المعايير الصحية والقواعد الفنية التي تحكم جودة المنتجات وأساليب الإنتاج، حيث تنظم المعايير الصحية والصحة النباتية سلامة السلع الغذائية وصحة وسلامة الإنسان، الحيوان والنبات. فرغم ماهو منصوص عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة على أنها معايير ولوائح تقنية لا تشكل قيود مخفية مفروضة على التجار، ومع ذلك فان الصادرات الغذائية والزراعية من الدول العربية والجزائر إلى الاتحاد الأوربي تعطي مثالا مهما يشير إلى التأثير التقييدي للمعايير المختلفة والحواجز التقنية على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية[2].
- من أهم معوقات تنمية التجارة الزراعية الجزائرية البينية، هو اتجاه الجزائر إلى تحويل بعض سلعها التصديرية سواء كانت زراعية أو صناعية إلى خارج المنطقة العربية حتى لو كانت الأسواق العربية بحاجة إلى هذه السلعة وقادرة على استيعابها، ويرجع السبب في هذا الاتجاه إلى الحصول على العملات الأجنبية لافتقار الجزائر ذات الأسواق إلى العملات لتسديد قيمة السلع المستوردة، كما يرجع أيضا الاهتمام بالمحافظة على الأسواق الأوروبية لبعض السلع التصديرية لتثبيت استمرارية هذه السلع بالأسواق الأوروبية، وإلى تنفيذ صفقات ثنائية متفق عليها مع الدول الأجنبية، والتي تلزمها بالاستمرار في تصدير سلعها لهذه الدول.
- من الملاحظ أن مواسم الاستثناء في الرزنامة الزراعية تتداخل بدرجة كبيرة باعتبار أن مواسم الإنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة فالرزنامة الزراعية خاصة للدول العربية المنتجة للخضر والفواكه، عملت كثيرا على الحد من الآثار الموجبة للتصدير، وحدت كثيرا من توجيه الإنتاج وفقا للميزة النسبية، ومن ثم فإن لها تأثير جزئي معوق لتنمية التجارة البينية وتعزيز التخصص الإنتاجي وفقا لقوانين الميزة النسبية.[3]

[1] حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] مصطفى كامل السيد، شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات وبحوث التنمية، جامعةالقاهرة، العدد 30، 2004، ص331.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص67.

خلاصة الفصل:

يعكس واقع إنتاج القمح البطاطا والزيتون في الجزائر التحديات والفرص التي تواجه القطاع الزراعي في البلاد حيث يعتبر القمح من المحاصيل الاستراتيجية لكنه لا يغطي الحاجيات الوطنية،حيث تعتمد الجزائر على الاستيراد ويرجع ذلك إلى الاعتماد على الزراعة المطرية وقلة استخدام التقنيات الحديثة أما البطاطا فهي من أكثر المنتجات استهلاكا وإنتاجا محليا وتعرف الجزائر اكتفاء ذاتيا فيها و بخصوص الزيتون تمتلكالجزائر إمكانيات كبيرة خاصة في المناطق الشمالية و الغربية ويستخدم جزء كبير من الإنتاج لاستخراج زيت الزيتون إلا أن القطاع يعاني من ضعف في التصنيع،تقنيات الجني التقليدية، وعدم كفاية الدعم التقني للفلاحين.

تركز الجزائر على تطوير استراتيجيات دعم للمنتجات الزراعية من القمح،البطاطا والزيتون من أجل تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال تقديم إعانات مالية للفلاحين تطوير أساليب التخزين والتسويق وكذلك تقديم الدعم التقني والإرشاد الفلاحي، كما تسعر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تمويل مشاريع تنموية في القطاع الزراعي ضمن برامج التعاون الثنائي،ونقل الخبرات والتكنولوجيا الزراعية الأوروبية.

يمكن القول أن الأثر الفعلي المترتب عن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ليس بالإيجابي على الصادرات الزراعية الجزائرية بل أدى إل تقيد عملية دخول المنتجات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات مثل شروط التدابير الصحية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف العملية التصديرية وعزوف المنتجين على عملية التصدير

تواجه الصادرات الزراعية الجزائرية جملة من التحديات في ظل الشراكة الاورو جزائرية والتي تهدف أساسا إلى تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين ،وتتمثل ابرز هذه التحديات في ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية وانخفاض جودة الإنتاج مقارنة بالمعايير الأوروبية الصارمة،لاسيما فيما يتعلق بالمعايير الصحية والصحة النباتية.

الخـــاتـــــمة

تناولت هذه الدراسة أثر اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في ظل التدابير الصحية على القطاع الزراعي الجزائري، وسلطت الضوء على الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الاورو جزائرية والقطاع الزراعي الجزائري في ظل الاتفاقية، كما تطرقنا للتدابير الصحية والصحة النباتية أيضا، بالإضافة إلى تحليل وتقييم الشراكة الأورو جزائرية وتأثيرها على صادرات (القمح، الزيتون، والبطاطا).

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: نصت على أن "**منتوج القمح يعانى من عدة مشاكل ويواجه العديد من التحديات، وبالتالي فإن اتفاق الشراكة فرصة لتأهيله، بما يسمح بتنافسية الجزائر زراعيا في الاقتصاد العالمي**"، **الفرضية محققة** من خلال دراستنا للمعوقات التي يعاني منها القمح كالاعتماد على الأساليب التقليدية الزراعية، واستخدام المبيدات بكثرة مما يؤدي إلى عدم قبولها في الأسواق العالمية.

الفرضية الثانية: نصت على أن " **نجاح اتفاق الشراكة مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر،مع ضرورة تبني حزمة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، والأخذ بالاعتبار دور الدولة الأساسي في تفعيل اقتصاد السوق**"، **الفرضية محققة** من خلال دراستنا لأهم الاستراتيجيات التي يجب على الجزائر تبنيها من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره من أجل السماح له بالتنافس عالميا، بالإضافة إلى وضع الاستراتيجية الوطنية اللازمة مع الرقابة والمتابعة.

الفرضية الثالثة: نصت على أن "**هناك أثر سلبي للتدابير الصحية والصحة النباتية على صادرات القمح، البطاطا والزيتون الجزائرية**" **الفرضية محققة وصحيحة** حيث أظهرت الدراسة أن تدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة من طرف الاتحاد الأوربي أثرت بالسلب على صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية، وأن هذه التدابير تشكل أكبرعائق يحرم المنتجات الجزائرية من حقها في عرض منتجاتها في رفوف المتاجر الأوروبية.

نتائج الدراسة: تتلخص نتائج دراستنا في النقاط التالية:

- هناك خلل واضحا في اتفاق الشراكة الاورو جزائرية فالأرقام تعكسه، حيث استفاد الاتحاد الأوربي بشكل كبير من الاتفاق ، في حين لم تحقق الجزائر أي مكاسب من المبادلات الزراعية مع الدول الأوربية كون هذا الأخير يقلص النفاذ إلىأسواقه للمنتجات الزراعية ذات الأصل الجزائري وفي ظل هذه الظروف تتضاءل فرص الجزائرفي اقتناء حصص جديدة في السوق الأوربية
- يسود شبه إجماع في الجزائر على أن التفاوض على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يكن موفقا، ساهمت في فرضه ظروف سياسية صعبة، لبلد خرج لتوه من دوامة العنف والإرهاب وكان يبحث عن

شركاء لفك العزلة التي فرضتها تلك المرحلة القاسية. حيث افتقرت الجزائر الى إستراتيجية تفاوضية قائمة على تشخيص دقيق لقدراتها الاقتصادية وتحدياتها.

- رغم ماهو منصوص عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة على أنها معايير ولوائح تقنية لا تشكل قيود مخفية مفروضة على التجار، ومع ذلك فان الصادرات الغذائية والزراعية من الجزائر إلى الاتحاد الأوربي تعطي مثالا مهما يشير إلى التأثير التقييدي والمبالغ فيه للمعايير المختلفة والحواجز التقنية على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية.
- وإزاء طلب الجزائر إعادة تقييم الاتفاقية، وبتقدير الباحث أمام الدبلوماسية الجزائرية فرص كبيرة للنجاح وتعميق حضورها المستقبلي في مشهد الشراكة من خلال إدارة عناصر القوة التي تمتلكها منها:

✓ دبلوماسية الغاز، فمنذ اندلاع الأزمةالأوكرانية بدأ الأوربيون يعولون على الجزائر لتعويض أي خلل يتعلق بالإمدادات الطاقوية من روسيا، ومنه تتضح مكانة الجزائر من معادلات السيناريوهات المحتملة، والتي يستعد لمواجهتها الاتحاد الأوربي.

✓ القيام بالإصلاحات السياسية، خاصة فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان التي يثيرها الجانب الأوروبي بين الحين والأخر.

✓ الاستعداد الكامل للتعاون في محاربة الإرهاب، خاصة بعد اعتداءات باريس الأخيرة، والقيام بإجراءات من شأنها الحد من الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية أو التقليل منها، والتعاون مع الأجهزة الأمنية الأوروبية في الكشف ومتابعة العناصر الإرهابية من الجزائريين وغير الجزائريين.

✓ تعزيز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل المشاكل والأزماتالإقليمية، خاصة الاستقرار في تونس وليبيا، وحل قضية الصحراء، والأزمة في مالي.

التوصيات المقترحة للنهوض بصادرات المنتجات الزراعية في ظل الشراكة الاورو جزائرية:

- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة وتطويرها للخروج من التبعية ومواكبة المتطلبات الصحية والصحة النباتية.
- العمل على إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسات الاقتصادية من خلال تنمية صاداتها على المدى الطويل.
- تأطير الفلاحين وجلب التقنيات والماكينات الحديثة لهم.
- حل مشاكل التمويل، الدعم والتأمين الزراعي.
- تسهيل دخول المستثمرينالأجانب للاستثمار في القطاع الزراعي بدل الاستيراد من الخارج.
- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصالهإلىالأسواق الخارجية مصممما حسب أذواق المستهلكين الأجنبيين مع متابعة نوعيته.

- إحياء النظام الإقليمي العربي، وهذا ما يسمح بمراجعة منظومة القيم الجوهرية التي يقوم عليها وطبيعة المصالح التي تشكل قدرته على التأقلم وسلطات وفعاليات مؤسساته.

مواجهة عربية مشتركة الآثار والمتغيرات الاقتصادية، العالمية والإقليمية، وتبنى على بعد إقليمي يتعلق بإقامة للسوق العربية المشتركة، لأنه يتيح اتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات التعسفية التي تتبعها دول الاتحاد، والعمل على الحصول على أفضل المزايا التنافسية في إطار المعاملات التبادلية مع التكتلات الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- ابراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1.

2- أمينة يونسي، تصدير الخضر والفواكه في الجزائر: القيود والتحديات، مؤسسة فريدريش ايبارت، مكتب الجزائر، 2021.

3- تماضر سالم معايعه، سلامة الغذاء والتجارة الدولية، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، عمان.

4- رعد الصرن، أساسيات التجارة المعاصرة مدخل تكاملي تنظيمي تحليلي، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001.

5- سمير صارم، أوروبا والعرب(من الحوار الى الشراكة)، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.

6- عبد المجيد قدي، المدخل إلى المؤسسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

7- فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

8- محفوظ العشب، الوجيز في القانون الاقتصادي(النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

9- محمد محمود الامام، الجوانب المؤسسية والدارية للتكامل العربي (بحوث ودراسات)، القاهرة، 1993.

ثانيا: اتفاقيات وقوانين

10- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون، الشؤون الاقتصادية والتنموية، قطاع الشؤون الاقتصادية، إدارة منظمة التجارة العالمية، الأمانة العامة، الرياض، 2017.

11- المرسوم التنفيذي رقم 22 – 322، المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2022، المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية الجزائرية.

ثانيا: المجلات

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي، الخرطوم، ديسمبر ، 2002.

13- مصطفى كامل السيد، شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات وبحوث التنمية، جامعةالقاهرة، العدد 30، 2004

14- مراد زايد، انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتصير والتجارة، جامعة الجزائر ، العدد 15، 2006.

15- الأخضر أبو العلا عزوي وغالم جلطي، الحكم الرشيد بخصوص المؤسسات، مجلة العلوم الانسانية، العدد27، مارس 2006.

16- بركان بن خيرة، انتاج القمح الصلب في الجزائر (المعوقات والحلول)، أستاذ مساعد، "أ" جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011.

17- طبيب جمال، الوضع الصحي وتدابير الحجز الزراعي في الجزائر، ورشة عمل حول الحجز الزراعي وتدابير الصحة النباتية، الرباط، المغرب، 2013.

18- حمد متناوي، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والنسائية، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2015.

19- محمد حمشاوي، الأخضر بن عمر، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية الى الأسواق الخارجية،2015.

20- لمياء حروش (الشراكة الأورومتوسطية السياقات والمسارات)،المعهد المصري للدراسات، 24 سبتمبر 2019.

21- صوراية بوريدح، تقييم قطاع إنتاج زيت الزيتون في الجزائر دراسة مقارنة مع القطاع المغربي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ماي 2021.

22- الجيلالي بوظريف، تحليل دور تغيرات منحنى انتاج البطاطا في الاقتصاد الجزائري باستخدام دالة "كوب دوقلاص" دراسة حالة مستغانم، ديسمبر 2021.

23- حاجي فطيمة، تحديات الغذاء الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية للقمح، مجلة اجهار، تركيا،2021.

24- شهيرة منازل، فريدة لرقط، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة، 2022.

25- هشام بحري، اثر التدابير الصحية والصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، مارس 2024.

26- صلاح بوقرورة، انتصار سليماني، انتاج القمح في الجزائر كمدخل استراتيجي لتحقيق الامن الغذائي في ظل الازمات الاقتصادية والصراعات الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 2025.

27- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة 38-43 سنوات مختلفة.

28- صديق باقرة عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات الغير نفطية، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، مديرية احصاءات التجارة، العراق.

ثالثا: الرسائل الجامعية

29- سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004.

30- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2009/2008.

31- حرفوش سهام، أثر الشراكة الأورو عربية على تمويل وتنمية الاقتصاديات العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

32- كمال عبيد، الشراكة الاورو جزائرية، الواقع والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، سطيف01، الجزائر، 2004.

33- حطاب فؤاد، عقد الشراكة الاوروبي الجزائري، مذكرة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

34- انصاف قسوري، اليورو واتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، 2006.

35- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، 1970-2006، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

36- بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثرها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي،2012/2012.

37- سعيد سايل، التعاون الاوروبي-المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.

38- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، "التقدم المحرز في مفاوضات دولة الدوحة الخاصة بالزراعة والاثار المتوقعة على النفاذ إلى الاسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

39- زير ريان، أثر ترقية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015.

40- شاوي شافية، الشراكة الاورومتوسطية، جامعة باجي مختار، عنابة، محاضرة.

رابعا: المواقع الالكترونية

41- الدستور الغذائي، وزارة التجارة وترقية الصادرات، تم الاطلاع على الموقع:https://www.commerce.gev.dz-codex-بتاريخ: 2025/05/05، على الساعة: 15:45.

42- سميحة ناصر خليف، أنواع القمح، تم الاطلاع على الموقع:www.Mawdoo3.comموقع موضوع، 2018/10/8.

43- htpps://almasdar-dz.com

44- حميدي وهاب، النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الراهن وافاق التطور، 2021، تم الاطلاع على الموقع: https://algeria.fes.de/ar/e/le-modele alimentaire-en-algerie

المراجع باللغة الانجليزية

45- Miguel de fontenay ; Le Partenariat Stratégique ; Guide pratique ; Institut Esprit Service ; Paris ; Novembre 2007.

46- **Voir l'étude de la CNUCED ; Antidumping et sauvegardes dans accords euro m éditérranéen d'associations ;1998 .**

47- Word tradeOrganization(2010) ; The WTO AgreementsSeriesSanitary and PhytosanitaryMeasures ; Printed in Switzerland ; P37. O N LINE ; https ;//www.wto.org/english/res-e/booksp-e/agrmntseries4-sps-e.pdf.

الملاحق

	I	J	K	L
67	313,40	669,93	209,96	Libya
68	3189,38	6892,02	21981,30	Egypt
69	3720,59	943,29	3509,58	Morocco
70	322,81	1720,53	555,39	Mauritania
71	521,00	871,40	454,00	Yemen
72	**26061,85**	**1843,45**	**48043,66**	**Arab Region**
73	**723700,70**	**4200,58**	**3039960,83**	**World**
74				
75				
76				
77				Table (40)
78				WHEAT
79				Area: 1000 Ha Yield: Kg/Ha Produ
80	2022			
81	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	
82	Area	Yield	Prod.	Country
83	30,00	1000,00	30,00	Jordan
84	0,00	0,00	0,00	United Arab Emirates
85	0,00	0,00	0,00	Bahrain
86	579,00	1960,28	1135,00	Tunisia
87	1821,70	1646,81	3000,00	Algeria
88	0,00	0,00	0,00	Comoros
89	0,00	0,00	0,00	Djibouti
90	117,65	6800,00	800,00	Saudi Arabia
91	280,00	1700,00	476,00	Sudan
92	1184,24	1310,21	1551,61	Syrian Arab Republic
93	2,64	400,62	1,06	Somalia
94	997,59	2771,38	2764,69	Iraq
95	1,77	2008,49	3,55	Oman
96	13,91	2359,51	32,81	Palestine
97	0,07	2188,24	0,15	Qatar
98	0,01	5352,86	0,04	Kuwait
99	40,00	2500,00	100,00	Lebanon
100	169,58	766,62	130,00	Libya
101	1436,51	6782,02	9623,56	Egypt
102	2436,35	1111,36	2707,65	Morocco
103	2,32	2156,10	5,00	Mauritania
104	60,00	1666,67	100,00	Yemen
105	**9173,31**	**2448,53**	**22461,11**	**Arab Region**
106	**219153,83**	**3688,92**	**808441,57**	**World**
107				
108				
109				
110				Table (41)
111				BARLEY
112				Area: 1000 Ha Yield: Kg/Ha Produ
113	2022			
114	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	
115	Area	Yield	Prod.	Country
116	25,00	1400,00	35,00	Jordan
117	0,00	0,00	0,00	United Arab Emirates

الإنتاج النباتي (ج 38-124)

جدول (40)

القمح

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

الدول	2020		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
	Area	Yield	Prod.
الأردن	10,93	1990,30	21,75
الإمارات	0,00	0,00	0,00
البحرين	0,00	0,00	0,00
تونس	606,00	1719,47	1042,00
الجزائر	1848,08	1681,07	3106,00
جزر القمر	0,00	0,00	0,00
جيبوتي	0,00	0,00	0,00
السعودية	86,98	6375,52	554,56
السودان	317,60	2285,89	726,00
سوريا	1350,54	2109,14	2848,47
الصومال	2,62	398,85	1,04
العراق	2143,42	2910,48	6238,39
عمان	1,13	2533,16	2,87
فلسطين	15,15	2269,36	34,37
قطر	0,00	2000,00	0,00
الكويت	0,01	6800,00	0,07
لبنان	41,00	3414,63	140,00
ليبيا	168,50	771,53	130,00
مصر	1370,24	6568,22	9000,00
المغرب	2845,29	900,40	2561,90
موريتانيا	4,22	2116,95	8,94
اليمن	57,22	1762,73	100,86
الوطن العربي	**10868,92**	**2439,73**	**26517,22**
العالم	**219006,89**	**3474,44**	**760925,83**

جدول (41)

الشعير

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

الدول	2020		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
	Area	Yield	Prod.
الأردن	43,88	1113,11	48,84
الإمارات	0,00	0,00	0,00
البحرين	0,00	0,00	0,00
تونس	542,00	859,78	466,00
الجزائر	978,11	1240,28	1213,14
جزر القمر	0,00	0,00	0,00
جيبوتي	0,00	0,00	0,00
السعودية	81,52	5373,95	438,08

121	0,00	0,00	0,00	0,00
122	0,00	0,00	0,00	0,00
123	69,06	5550,80	383,33	0,78

12:17 CS ·· 12

StatBook42_Ch3 (3) Étique... +

الإنتاج النباتي (ج 38-124)

	B	C	D	E
68	مصر	3435,31	7022,80	24125,51
69	المغرب	4489,21	940,22	4220,85
70	موريتانيا	260,74	1842,56	480,43
71	اليمن	931,89	729,67	679,97
72	**الوطن العربي**	**30551,03**	**1891,00**	**57771,85**
73	**العالم**	**717224,77**	**4136,90**	**2967089,98**
74				
75				
76				
77	جدول			
78				
79	الإنتاج: أ	الإنتاجية: كجم/هكتار	المساحة: ألف هكتار	
80		2019		
81		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
82	الدول	Area	Yield	Prod.
83	الأردن	14,07	1188,38	16,72
84	الإمارات	0,00	0,00	0,00
85	البحرين	0,00	0,00	0,00
86	تونس	610,24	1708,63	1042,68
87	الجزائر	1974,99	1962,99	3876,88
88	جزر القمر	0,00	0,00	0,00
89	جيبوتي	0,00	0,00	0,00
90	السعودية	88,00	6068,25	534,00
91	السودان	303,42	2394,03	726,40
92	سوريا	1345,61	2292,72	3085,10
93	الصومال	2,59	400,69	1,04
94	العراق	1582,78	2744,21	4343,47
95	عمان	0,94	3849,84	3,62
96	فلسطين	15,30	2246,01	34,37
97	قطر	0,60	2333,33	1,40
98	الكويت	0,01	3200,00	0,02
99	لبنان	41,00	3170,73	130,00
100	ليبيا	180,94	773,75	140,00
101	مصر	1410,91	6378,85	9000,00
102	المغرب	3340,00	922,16	3080,00
103	موريتانيا	4,07	2121,01	8,64
104	اليمن	56,47	1776,86	100,33
105	**الوطن العربي**	**10971,93**	**2381,04**	**26124,66**
106	**العالم**	**215901,96**	**3546,84**	**765769,64**
107				

PDF Save as Plus Exporter le document

73	العالم	718397,75	4027,88	2893823,51
74				
75				
76				
77	جدول (40)			
78	القمح			
79	الإنتاج: ألف طن	الإنتاجية: كجم/هكتار	المساحة: ألف هكتار	
80		2018		
81		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
82	الدول	Area	Yield	Prod.
83	الأردن	13,79	1188,54	16,39
84	الإمارات	0,00	0,00	0,00
85	البحرين	0,00	0,00	0,00
86	تونس	618,66	1737,59	1074,98
87	الجزائر	1948,41	2043,32	3981,22
88	جزر القمر	0,00	0,00	0,00
89	جيبوتي	0,00	0,00	0,00
90	السعودية	94,79	5463,99	517,91
91	السودان	286,97	2446,25	702,00
92	سوريا	1096,82	1115,03	1222,99
93	الصومال	2,59	399,85	1,04
94	العراق	788,49	2762,10	2177,89
95	عمان	0,93	3852,53	3,58
96	فلسطين	29,19	2366,67	69,08
97	قطر	0,01	2287,88	0,02
98	الكويت	0,00	3000,00	0,01
99	لبنان	40,00	3250,00	130,00
100	ليبيا	180,76	774,50	140,00
101	مصر	1826,79	4570,11	8348,63
102	المغرب	2842,75	2575,19	7320,62
103	موريتانيا	3,84	2156,69	8,29
104	اليمن	64,34	1433,19	92,21
105	**الوطن العربي**	**9839,12**	**43423,43**	**25772,35**
106	**العالم**	**213981,97**		**733386,18**
107				
108				
109				
110	جدول (41)			
111	الشعير			
112	الإنتاج: ألف طن	الإنتاجية: كجم/هكتار	المساحة: ألف هكتار	
113		2018		
114		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
115	الدول	Area	Yield	Prod.
116	الأردن	77,06	613,11	47,25
117	الإمارات	0,00	0,00	0,00
118	البحرين	0,00	0,00	0,00
119	تونس	524,61	601,65	315,63
120	الجزائر	1080,25	1811,92	1957,33
121	جزر القمر	0,00	0,00	0,00
122	جيبوتي	0,00	0,00	0,00
123	السعودية	90,34	5588,14	504,81